

إدارة ساعة المعركة الأخيرة... نصف الانتصار!

كتب حسن عصفور/ لعل التاريخ سيحفظ يوم الاثنين 17 مايو 2021، كأحد العلامات التي هزت المؤسسة الأمنية الأمريكية وأداتها العسكرية المعلومة بـ "حلف الناتو"، وقبلهم رئيس الإدارة بايدن، عندما سارت "الأطراف الثلاثة" بالإشارة المتزامنة لـ "الحدث الفلسطيني"، ورأس حربته الصاروخ الغزي.

جوهر الكلام، مناشدة لـ "طرفين" بضرورة وقف إطلاق النار، بما فيه مصلحة لهما، لغة قد يراها البعض عادية جدا كونه جزء من الاستخدام الطبيعي في الحياة، لكنها ان تأتي من المؤسسة الأمريكية، رئيسا ووزارة دفاع وحلف الناتو، فتلك هي المسألة المستحدثة، بأن يتم الكلام عن "وقف إطلاق نار"، وليس كما كانت لغة ما قبل اليوم الذي سبق كشرط الضرورة لهم (وقف الصواريخ الغزية).

تطور لغوي يحمل ملمحا سياسيا، يسجل كجزء من ملامح متعددة منها ما يحمل بعدا تاريخيا، لم يكن أن يكون دون هذا التطور الصاروخي، الذي أصبح جزءا حيويا من رسم أي مشهد قادم، ولن يزول أثره بالتوصل الى وقف إطلاق نار، بل فتح جديدا في البعد السياسي للحل الممكن.

ولأنه لا يمكن الحديث عن معركة حربية مفتوحة وبلا نهاية، وأن الأمر ليس رغبة هنا أو تمني هناك، تصبح دوما إدارة المعركة في النصف ساعة الأخيرة جزءا من نتائج المعركة، وذلك ما يجب التركيز عليه من قبل القيادة السياسية التي تدير الفعل العسكري، وهي من عليها تحديد ملامح اليوم التالي لوقف إطلاق النار، دون أن تسمح بخطف الضوء من الذين أحدثوا "هزة عالمية" بفعلهم.

من التجارب التاريخية تكون اللحظات الأخيرة في المعارك الكبرى الأكثر تعقيدا، قد تنتهي بما يوازي الأثر الذي أحدثه الفعل، او تنتهي بسرقة كثير من بريقه، ولذا بعيدا عن التطرف المغلق أو الانهزامية المرتعشة، يجب أن يكون مسار القرار، بالتوازي مع صدى الفعل العسكري.

وكي لا يفرض العدو منطق النهاية السياسية، بوقف إطلاق نار من طرف واحد، ما قد يسبب ارباكا للطرف الفلسطيني، يجب الانتباه والاستعداد لهذا الخيار، بعيدا عن "العاطفة" التي تسود في غالب المعارك الكبرى، وألا يعتبره البعض خيارا

غير واقعي، فقد يكون هو الخيار الممكن لدولة الكيان العنصري وقادته الفاشيين، هروبا من "ثمن مباشر"، أو خدمة لطرف يبحثون كيف يقدمون له "رد الجميل" بموقفه الباهت الطاعن في ظهر الغضب الفلسطيني العام، ليكون حاضرا محاصرا لمن كسر الصندوق، وأصاب "هيبة الكيان العنصري" في مقتل سياسي، ستبدأ قريبا جدا في الظهور.

الاستعداد لموقف "الهروب الذاتي" تحت يافطة الانتصار، أصبح الأكثر تداولاً بين الكيان وأطراف تبحث كيفية مساعدته أمام "الفئة المتنمرة" على قوته وجبروته العسكري، وأسلحة كانت تعتبر فخرا تم تسويقه الى بعض العرب بأنها "الجدار الواقعي"، من أي عدوان، فتتم الصاروخ الغزي على القبة الحديدية سيكون أحد ملامح كسر الهيبة التي أصابت كثيرا برعب بات وكأنه مزمن.

الاستعداد لخيار الانسحاب من طرف واحد، فعل لا بد منه بكل أشكال التعبئة الممكنة، إعلاميا وسياسيا، كي لا يبدو الأمر وكأنه نهاية بلا ثمن، و"هروب ذكي" من عدو أصيب في كثير من زواياه بمقتل، ولذا التحضير الشامل لأن يتم اعتبار قرار الطرف الواحد هو أحد مظاهر الهزيمة السياسية.

كن مستعدا، تعبير مكثف لم يفقد يوما قيمته السياسية، وهو ما يجب أن تكون عليه قيادة الفعل الصاروخي، كي لا يفقد بعضا ممن له، ولا يراه البعض تكرارا لمعارك سابقة انتهت بـ "ثمن سياسي" لا يليق، بل ربما كان بعضا من إهانة وطنية.

الساعة الأخيرة ستكون عنوان المرحلة القادمة لو تم التدقيق في إدارتها بعيدا عن "الغطرسة" أو قريبا من الانهزامية... فـ"النصر صبر ساعة"، دون تفاصيل تعريف النصر في معارك كما هي معارك الفلسطيني مع العدو العنصري الفاشي!

ملاحظة: مشهد احتفالية فريق المقاطعة بموظف أمريكي كشف عقدة نقص سياسية نادرة... قابل الرئيس ورئيس الحكومة ووزير المالية و"كبير المفاوضين الجديد" مع مدير المخابرات، كل على انفراد، ودون أثر للوزير المفترض انه وزير خارجية... يا هبلكم الوطني!

تنويه خاص: حمد بن جاسم مهندس العلاقة القطرية الإسرائيلية أدان "العنف من الطرفين" ... قمة الحياد الإيجابي... ما أوقحك وما أغفل من يرونك غيرك!

إعمار غزة والمناورة السياسية السامة!

كتب حسن عصفور/ ما قبل أن تصل مصر الى عناصر وقف إطلاق النار للحرب الأخيرة بين دولة الكيان وفلسطين، سارعت الولايات المتحدة الأمريكية، للبدء بحملة سياسية حول "شروط" المساعدات الإنسانية وإعادة إعمار قطاع غزة.

الهدف الأساسي لتلك الحملة الأمريكية، ارتبط بتقييم سياسي لليوم التالي من وقف إطلاق النار، لم يكن سرىا أبدا، حيث حددت بضرورة خلق آلية لذلك تقوم على إيصال تلك المساعدات الى أهل قطاع غزة، شرط ألا يصل الى حركة حماس، كي لا تعيد ترميم قاعدتها التسليحية.

بالتأكيد، لا يمثل ذلك الموقف الأمريكي، مفاجأة سياسية أبدا، رغم التحول الكبير في الراي العام داخل الولايات المتحدة، وإعلامها، تجاه نقد قد يبدو جديدا للكيان العنصري، وكان قمة ما صدر ليس التقارير الإعلامية عما حدث خلال الحرب العدوانية، خاصة قصف منازل مدنيين وأبراج ضمت مكاتب صحفية، بينها وكالة أمريكية، لكن تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، الذي قدم معلومات تفصيلية عن عنصرية الكيان، وجرائم الحرب التي ارتكبتها، وحق الفلسطينيين في دولتهم.

الإدارة الأمريكية، حاولت بتلك الحملة المبكرة والنشطة جدا، أن تحاصر البعد السياسي الذي أنتجته الحرب الأخيرة، ورد الفعل الفلسطيني، خاصة وأن حركة حماس كانت القوة الرئيسية في الفعل الأخير، ما أعاد لها حضورا مختلفا عما كان.

وبعيدا عن كيفية إدارة حماس السياسية لليوم التالي، فالموقف الأمريكي والأوروبي، لا يمكن له أن يستقيم أبدا، فلا فصل هنا بين قطاع غزة وتقديم المساعدات بشقيها الإنساني والإعماري، دون توافق موضوعي مع حركة حماس، أي كانت "المبررات"، ومن يعتقد بذلك، او يحاول ذلك فالنتيجة واحدة، لا مجال أبدا.

وكي لا تقع السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس في فخ سياسي جديد، والموافقة على الآلية الأمريكية، ما قد يؤدي الى تعزيز الانفصالية السياسية، عليه أن يرفض أي محاولة بحصار حركة حماس، وأن تترك مسألة البحث في آلية إعادة الإعمار والمساعدات الى الجانب الفلسطيني، لترتيبها وفقا للمصلحة الوطنية، وعبر طرق تنال توافقا، وليس عزلا.

حتما، سيكون من بين مهام الوزير الأمريكي في زيارته الى مقر المقاطعة ولقاء عباس، هو تمرير تلك "المناورة السياسية السامة"، بأغلفة متعددة، وهي بالحقيقة لا ترمي سوى لإرباك المشهد الفلسطيني، المصاب أساسا بارتباك لا بعده، نتيجة مواقف الرئيس وسلطته الأخيرة.

على الرئيس عباس، ان لا يجر الى مناورة هدفها سياسي بامتياز، وعليه أن يعود بالذاكرة الى ما كان بعد قرار شارون بالخروج من قطاع غزة من طرف واحد، وتلاها مباشرة ضغط أمريكي غير تقليدي لتمير "مؤامرة الانتخابات" 2006، دون أي قواعد سياسية بين فلسطين والكيان، كي لا تكون انتخابات "توطين" الحكم الذاتي الانتقالي، ورضخ الرئيس عباس الى تلك الضغوط فوقع في فخ أحد أخطر المؤامرات على الشعب الفلسطيني.

والأحداث لا تعود بشكلها، ولكن بجوهرها ألا تستقيم الحالة الفلسطينية سياسيا، ولذا بدا العرض، مساعدات وإعادة إعمار مقابل حصار حماس أو تقليص "أظافرها العسكرية" خدمة لدولة الكيان، وتعويضا عما اصباها من هزة سياسية لن تزول سريعا، ما لم يكون البعض الفلسطيني قاطرة لتلك المناورة السامة.

ليكن رد الرئيس عباس وفريقه، ان آلية البناء والإعمار وتمير المساعدات يجب أن تكون فلسطينية وبتعاون وتنسيق مع الأمم المتحدة، دون شروط سياسية، غير ذلك فعلا تكميليا للفعل الانقسامى.

هي فرصة سياسية للرئيس عباس وحركة فتح (م7)، قبل غيرهم لتبيان مشهد فلسطيني جديد، وإزالة كل ما لحق بهم خلال الـ 11 يوما من آثار لا تبدو سارة أبدا لتاريخ قائدة الثورة الفلسطينية، فحذار من السقوط في فخ أمريكي جديد.

ملاحظة: تصريحات رئيس حركة حماس هنية عن نيته مناقشة أردوغان في مسألة ترسيم الحدود البحرية بين فلسطين وتركيا، أوقعته في المحذور الوطني مبكرا جدا... نصيحة الى قيادة الحركة اعتذروا عن هذا الهراء السياسي!

تنويه خاص: إعدام قوات الاحتلال للشباب أحمد الفهد على بعد أمتار من مقر الرئيس عباس، إهانة سياسية كبيرة، من أجل كرامة الرئيس عليه يعلن إدانته الشخصية والرسمية... ومعاقبة مسؤولي أمنه الذين تفرجوا على عملية الإعدام!

التأمّر.. الغطرسة والجبن... ثالوث الخطر على ملامح الحدث الفلسطيني

كتب حسن عصفور/ لم تنته الحرب.. لم ينته الاحتلال بكل ما به ، تهويدا واستيطاننا وتطهيرا عرقيا ونظام فصل عنصري بعد الأيام الـ 11 يوما التي هزت السكون العام، كما حاولت شخصية قيادية حمساوية تصوير نهاية وقف العدوان الأخير على فلسطين، في قراءة سطحية جدا، ومتسرعة جدا لما كان.

الأبرز، الذي كان بعد تلك الأيام المشرقة وطنيا، انها أجبرت النظام السياسي العالمي على إعادة فلسطين القضية على خارطة الاهتمام، بعد ان أضعها الانقسام، وكأن الأمر بات محسوما بفصل سيدوم، خاصة وأن دولة الاحتلال عملت بكل أجهزتها لتغذية مجراه، كونه الهدية الماسية لها لتمرير مشروعها التوراتي في فلسطين.

الأبرز، الذي جسده تلك الأيام، انها فتحت نوافذ كانت مغلقة لرؤية حقيقة العنصرية السائدة في دولة الكيان وكذا احتلالها، وأصبحت تتناول سياسية "الأبرتهايد" بعد سنوات من الغاء قرار الأمم المتحدة الصهيونية كشكل من اشكال العنصرية، وأصبح عنوانا ليس للإعلام العربي والفلسطيني، بل في

الإعلام العبري والعالمي، خاصة الأمريكي، ومنه ما كان تاريخيا صهيونيا
الولاء والانتماء، وتلك يمكن اعتبارها الظاهرة الأبرز من بين كل مظاهر منتج
الأيام الـ 11 مشرقة الأخيرة.

الأبرز، كان كسر فكرة "التعايش الخادع" للمرة الثانية خلال 20 عاما، عندما
أعلن أبناء الشعب الفلسطيني داخل إسرائيل انتماء للهوية الوطنية وليس للهوية
الكيانية المفروضة، فكشفت كم العنصرية المخزونة من يهود ضد عرب... توجهها
رئيس الطغمة الفاشية العنصرية الحاكمة في تل أبيب نتنياهو، بالتهديد بسحب
الجنسية عن كل فلسطيني لا يلتزم بقانون الكيان... آفة العنصرية الأخيرة لن
تختفي بقرار سريع.

الأبرز، ان وحدة الشعب الفلسطيني هي الحقيقة، وأن الانقسام مظهر تآمري،
فكان التلاحم رغم التباين بين منطقة وأخرى، هو السائد، رسالة أربكت دولة
الكيان قبل مستثمري الحالة الانقسامية.

الأبرز، أن حرب صواريخ ضمن صناعة بدائية أدخلت الكيان في أزمة تحديد
الوجود والهوية، وعاد الحديث عن خطر "إزالة الكيان" رغم ما يخفي من
محاولة استعطاف وخداع، للنقاش داخل الكيان، ولم يعد الادعاء بأنها دولة لا
ترتعش من هزة محدود ليس سوى كذب.

الأبرز، ان سلاح القبة الحديدية، فخر الصناعات الأمريكية – الإسرائيلية أصابه
عطب كبير، لن يتم المتاجرة به بعد حرب الأيام الـ 11، ما سيفرض بحثا في
كيفية الترميم، خسائر أمنية ومالية جراء صواريخ ليست بصواريخ دولة يمكنها
أن تشتبك مع الكيان.. الثقة في الذات باتت مرتعشة وجدا.

الأبرز، أن الفلسطينية الهوية هي قاعدة الانتماء، وهي مقياس الحقيقة السياسية
التي يمثل الخروج عنها تعرية لكل مدع بغيرها.

الأبرز، أن ملف جرائم الحرب الإسرائيلية بات حيا بعد أن ارتكابها مجازر ضد
عائلات بأكملها خرجت من السجل المدني، وهي كافية دون غيرها أن تقدم
كوثيقة إثبات أن هناك ملامح "إبادة جماعية" قامت بها دولة الكيان.

الأبرز، تفاصيله كثيرة لو أحسنت القوى السياسية قراءة الحدث بعين غير عين الحول الحزبي، الذي كان دوما طريقا للخراب الوطني.

الأبرز، يواجه قطار خطر لتدمير ملامحه المضيئة، ما يفرض سرعة الانتباه بدل "النوم في عسل الإنجاز"، فالعدو لن يقف متفرجا والجبان سيظهر غير ذلك، والمتعطرس لن يرى ما يسير تحت قدميه.

ثالث هو الأخطر على الأبرز الوطني... عدو ومتعطرس وجبان... فحاذروا قبل ألا ينفع ندما، ويصبح الأمر تراكم كارثي من النكبات مرتفعة الثمن!

ملاحظة: خروج رئيس حماس في قطاع غزة يحيى السنوار بعد ساعات من تهديد غانتس، تأكيد أن القيادة ليس "خطابا بليغا"... بل موقفا جريئا... وليست قرارا حزبيا ولا ألقابا دينية... بل سلوك وممارسة!

تنويه خاص: مقترح الكيان العنصري أن تمر أموال إعادة إعمار غزة عن طريق حكومة الرئيس عباس، ليس للتنفيذ بل للتخريب... طيب مش أول يلغي قرارات حصار أهلها... والباقي عندكم!

الثلاثاء الفلسطيني الكبير.. ملمح سياسي جديد!

كتب حسن عصفور/ سجلت لجنة المتابعة العليا - القيادة السياسية للجماهير الفلسطينية العربية داخل دولة الكيان العنصري، نصرا سياسيا، بعد النجاح الكبير لـ "اضراب الكرامة" يوم 17 مايو /أيار 2021، ردا على ممارسات إجرامية نفذتها قوى الإرهاب اليهودي ضد الفلسطينيين في المدن المشتركة، وتعزيزا لوحدة الشعب ضد العدوان على القدس وقطاع غزة، ولعله يوازي بقيمته التاريخية ما يفوق قيمة يوم الأرض 30 مارس /آذار 1976.

النجاح الكبير لـ "إضراب الكرامة"، حدث أعاد صورة التلاحم الكفاحي لشعب فلسطين التاريخية، افتقدته منذ اغتيال الخالد المؤسس الشهيد ياسر عرفات، ورسمت لوحة سياسية منتفضة على محاولات "تأطير الخمول النضالي"، بل هناك من عمل على النيل من فعل لجنة المتابعة العربية وحاول حصار قيادتها،

التي تعلقو يوما بعد يوم بفعلها ضد عنصرية الكيان وجرائمه السياسية –
القانونية.

17 مايو / أيار، تركه فعله التأثيري في القدس والضفة الغربية، التي كسرت كل
"قيود تكبيلها"، وصنعت لوحة كفاحية لم ترها الضفة منذ 16 عاما، حضور
شعبي طاغ ومواجهات مع عدو اعتقد كثيرا أنه بات في "مأمن"، بعدما كان في
"مقتل" زمنا طويلا، الانتفاض الشعبي في مدن الضفة والقدس، بما كان من فعل،
فتح الباب مجددا، ان لا خيار ممكن سوى "فك الارتباط" مع عدو محتل.

يوم الضفة الإنتفاضي ربما تكون قيمته السياسية للقيادة الرسمية أضعافا منها
لدولة الاحتلال والعنصرية، بأن خيار الشعب ليس ارتباطا وتعاوننا، بل بحث عن
كسر كل قيود لم يعد لها مكان.

رسالة انفضائية، أن الاستمرار في مرحلة "البلادة السياسية" وإدارة الظهر
لرغبة الشعب في الخلاص من عدو لم يعد يقيم وزنا سوى لفعل قوة مركبة
الأبعاد، وأن الوقت يتطلب تخلص القيادة الرسمية من "قيودها" التي كبلت
انطلاقة دولة فلسطين، ضمن حسابات لم تعد تليق بشعب أعلن مجددا أن المقاومة
الشعبية، سلاح لم يصدأ ابدا.

ومن بين ما قاله يوم الثلاثاء الفلسطيني الكبير، ان فتح "أم الجماهير" لا زالت
قوة كفاحية قادرة على تغيير معادلة العلاقة مع العدو، وتعيد لدورها حضورا تم
اعتقاله وتحبيده طوال 16 عاما، لصالح مفاهيم متعاكسة مع المشروع الوطني،
وهي رسالة أن الارتهان بأن الضفة تحت السيطرة ليس سوى وهم، لن يدوم.

وأعلنت القدس في يوم الثلاثاء الكبير، حضورها الذي لن يعيد لوحتها الى ما
كان، وستفرض إجباريا تفكيراً مختلفاً في البحث عن وضع حد للعدوانية وسياسة
التطهير العرقي، وأن العنصرية بدأت تدخل نفق الحصار.

ولأن غزة كانت رأس الحربة الصاروخي في الحراك العام، أكدت أنها باتت
رافعة للمشهد القادم، تفاعلت مع يوم الثلاثاء الكبير بأن أدخلت قيادة دولة الكيان
في ارتباك قلما عاشتها، مع كل ما سبق من مراحل في الصراع الطويل، ارتباك

فتح الباب لأن يكتشف العالم أن لا مستقبل سياسي مستقر دون حل ينتج دولة فلسطين.

الثلاثاء الكبير، يوما نحو مستقبل يرسم خريطة دولة فلسطين، وقد تكون غير التي يريدونها البعض راهنا، لو استمرت دولة الكيان في التمسك بقانون "القومية" العنصري...

ملاحظة: ليت الجامعة العربية تبدأ بوضع قائمة بالدولة غير المرغوبة بها... ولتكن هنغاريا (المجر سابقا) أولها... وقاحتها فاقت غيرها برفضها بيان غاية في النعومة لأنه أدان قتل أطفال غزة... هيك دولة عار يكون لها مصالح في بلادنا!

تنويه خاص: مبادرة الرئيس السيسي بفتح صندوق إعادة إعمار غزة بقيمة 500 مليون دولار، رسالة سياسية بامتياز قبل أن تكون إنسانية، بأن قطاع غزة أمن قومي مصري يا دولة الكيان!

الحدث الفلسطيني بين "معادلة أبو عمار" و"معادلة نتنياهو"!

كتب حسن عصفور/ حرب دولة الكيان العنصري العدو لم تنته، ولن تنتهي بوقف إطلاق نار هنا، ومنع إرهابيين متطرفين من تدنيس المقدس الديني والوطني، أو تأجيل طرد عائلات مقدسية، فما دام الاحتلال والعنصرية قائمة، الحرب قائمة ولا اتهام على الفلسطيني بذلك ابدأ، أي كان شكل الرد والمقاومة، من كلمة الى صاروخ.

دولة الكيان العدو، رفضت كليا استمرار عملية السلام الفلسطيني – الإسرائيلي وفق اتفاق إعلان المبادئ عام 1993، والتي كان لها أن تعيد رسم ملامح المنطقة بكاملها، حيث فلسطين، كانت وستبقى، مفتاح الاستقرار، ولعل صواريخ قطاع غزة، الغضب المقدسي، وتحرك الثلاثاء الكبير الأخير أكد أن "التطبيع

الرسمي العربي " لم يجلب أمنا، للكيان، ولن يجلبه ما دام هناك محتل، أي كانت حالة الشعب الفلسطيني الكفاحية.

درس بليغ ليس للدولة العنصرية القائمة فوق أرض فلسطين التاريخية، بل للأشقاء العرب الذي اعتقدوا بتسرع أن التطبيع قاطرة "استقرار - سلام وتطور ما في علاقات ما"، ولكن 11 يوما أزالنا ضبابية كان لا بد منها، وباختصار لا يمكن رؤية الإسرائيلي أن يذهب الآن لزيارة أي بلد عربي، خاصة في الخليج ليفعل ما فعل قبل العدوان الأخير، أي كانت الظروف السياسية بين هذا البلد أو ذاك، فالخوف من رد فعل المواطن العربي تجاه مجرم حرب متوقع لن يكون محسوبا بالقلم والمسطرة ابدا.

درس بليغ، ان الإسرائيلي الذي باعه رئيس حكومته الفاشي نتنياهو، وهم انه جلب له السلام عربي دون أن يدفع ثمنا في فلسطين، لن يجرؤ الآن ان يحجز غرفة في بلد عربي وهو "آمن"، فالرعب سيلاحقه في كل ركن من أركان مساره لو قرر السفر...

درس بليغ، للإسرائيلي الذي آمن أن كذبة رئيس حكومته ان الطريق الى الخليج والسعودية أصبح أكثر قربا إليهم من "الضفة"، وما عليهم سوى حجز تذاكرهم ليسافروا ويتجولوا ويتاجروا ويوقعون عقود اقتصادية كما يحلو لهم، وكان بلاد العرب تناست أصل الرواية.

درس بليغ، لسكان دولة الكيان أن رئيس حكومتهم ليس كاذبا فحسب، ولا مخادعا فحسب، بل أن الجهل بات جزءا جينيا من تكوينه السياسي، عندما حاول تزوير التاريخ بمعادلة سلام مقابل سلام... فكانت الـ 11 يوما كاشفا جوهريا لفضحها وتعيد المصادقية لمعادلة الخالد المؤسس ياسر عرفات الشهيرة التي أطلقها في الأمم المتحدة عام 1974، معادلة غصن الزيتون والبنديقية، أي كانت ظروف الواقع، بعد أن قاد أطول مواجهة في تاريخ المواجهات مع العدو القومي.

درس بليغ لدولة الكيان، ان الـ 11 يوما أزاحت طبقات كثيرة من مكياج سياسي في مسألة "التعايش المشترك"، لتكشف عمق العنصرية فكرا وممارسة مجسدة في القانون والسلوك، لن تزول بقرار حكومي ولا إجراء تجميلي، وأكدت أن الحقوق القومية للفلسطينيين في إسرائيل شرط الضرورة لتبقى، وأن وجودها

مرتبط بذلك كما مرتبط بإنهاء الاحتلال الكامل للضفة والقدس وقطاع غزة (رغم خروجها).

درس بليغ، أنه دون الفلسطيني لا يمكن للكيان أن يعيش أمنا وسلاما واستقرارا... القرار له وليس لغيره، خاصة بعد أن أصبح العالم من أقصاه الى أقصاه يدرك أن الاستقرار قاعدته قضية فلسطين... ولا يحتاج الأمر جهدا لمعرفة الخيار الذي بات مسجلا كنص في الأمم المتحدة بقرارها 67 / 19 عام 2012... وغيره الحرب بأشكال متعددة، مستمرة!

ملاحظة: قادة الكيان يعتقدون أن اغتيالها لقيادات عسكرية أو سياسية كسر للفلسطيني... معقول الجهل صار جزء عقلي... طيب خلوا الشبابك يقدم لكم قائمة لتعرفوا ان الشعب الفلسطيني أكثر شعوب الأرض قدم قاداته شهداء... ولا زال وسيبقى!

تنويه خاص: نصيحة الى قيادة حماس أن تفك كل علاقة لها بالجماعة الإخوانية لأنها باتت عقبة وعقدة وعبئ ثقيل يعرقل انتقالها من حال الى حال... فك ارتباط بها أصبح ضرورة وطنية وقد تكون كبرى!

الحدث الفلسطيني... حماس المنتشية وفتح المرتعشة والرئيس المتسرع!

كتب حسن عصفور/ دون أدنى شك فإن الأيام الـ 11 يوما التي عاشتها فلسطين التاريخية، قد هزت النظام السياسي العالمي، وأربكت قواه المركزية، بما فيه دولة الكيان العنصري، حيث دخل في أزمة تتجاوز كثيرا ما أصابه من أزمات سابقة، نتاج الصراع مع المنطقة بكاملها، عدا قلة أصابها دوار الساعة.

تلك الهزة، التي جسدت "ملحمة كفاحية" مضافة الى تاريخ شعب سيبقى نموذجا، لم تصل بعد الى "القيادات السياسية" للفصائل المكونة للنظام الفلسطيني، خاصة سلطنتيه وحزبيهما، وكأن الأمر بات "فقاعة صابون"، وليس فعل أعاد لفلسطين صورة إشرافية فقدت حضورها منذ المؤامرة الأمريكية الإسرائيلية عام 2004،

رغم بعض الانحناءات الغاضبة، وأبرزها "هبة السكاكين التي أخدمتها سلطة رام الله قبل سلطة الاحتلال، وحروب لم تجلب انحيازا عاما.

ما قبل وقف نيران الحرب الأخيرة، كان السؤال المركزي، ماذا سيكون جدول أعمال اليوم التالي وطنيا، وهل حقا ستنتج تلك الأيام نقلة نوعية ليس في التفاعل الذاتي، بل في التفكير السياسي لكل المكونات، وهل تشهد فلسطين النظام، هزة سياسية تتوازي والهزة الكفاحية...!

وحضر اليوم التالي، ولم تحضر تلك المكونات بكل مسمياتها، خاصة القوتين المركزيتين في تلك السلسلة، وكشفت سريعا عن عمق التحزب الفئوي على حساب التحزب للوطنية، ولأن حماس وتحالفها العسكري حقق مكاسب ملموسة، كان لها أن تترجمها لتصبح ربعا وطنيا صافيا، دون أن تفقد ما لها، وكانت هي وتحالفها من يجب ان يسارع في لحظة استثمار الحدث الكبير لصناعة مسار ترتيب جديد، ينقل المشهد من التوتر الذي أصابه بعد قرار الرئيس محمود عباس بإلغاء الانتخابات.

حماس، "القيادة السياسية"، كأنها بحثت سريعا عن "قطف ثمار الحدث" في عزف منفرد، وبعضه كان عزفا نشازا وطنيا، خاصة ما تحدث به رئيس مكتبها السياسي العام إسماعيل هنية لقناة تركية عن مباحثات مع أردوغان لـ "ترسيم الحدود البحرية بين فلسطين وتركيا"، تصريح يمثل سقطة سياسية كبرى، تلحق ضررا كاملا بحماس ذاتها قبل غيرها.

تصريح كان يجب الاعتذار عنه فورا، واعتباره سهوا سياسيا وكأنه لم يكن، وليس الصمت عليه، ما يؤكد أنه ليس سقطة لغوية بل بات "سقطة سياسية"، تفتح الباب لكل من حاول التشكيك بالحدث الفلسطيني، وقدم للعدو وأدواته، سلاحا وكان المعركة كانت مقدمة لتكريس "دولة غزة" عبر "معركة عسكرية".

ربما لا يرى بعض قادة حماس السياسية ذلك، وبات التمييز ضرورة هنا بين سلوكيين، العسكري والسياسي، عبر مشهدين، جسده قائد المعركة بفعل وحدوي سريع، وسياسي سارع لتكريس انقسامية، بل فتح بابا جديدا لـ "انفصالية كيانية".

وبالتأكيد، فحركة فتح (م7) التي أصابها من الارتعاش كثيرا خلال الأيام الـ 11، وارتضت نتاج موقف رئيسها أن تجلس في زاوية ما تراقب وكأن المعركة في منطقة غير فلسطين، ولم تصب حتى بالغيرة الكفاحية التي ميزتها يوم أن كانت فتح الثورة التي صنعت مجدا لن يزول، سوى في يوم الثلاثاء الكبير الذي أرسل رسالة أن الحركة القائدة تنكمش تنزوي ولكن مخزونها الكفاحي كبير...

فتح (م7)، أصابها جبن المبادرة، كي لا تبدو متسولة لصياغة مسار الضرورة الوطنية، رغم انها الكبير السياسي نظريا، جبن وارتعاش ساهم في خلق مشهد لا يليق بالحدث الفلسطيني الكبير.

ولعل الرئيس محمود عباس الأكثر نشاطا في محاولة استثمار اليوم التالي، ولكن عبر الباب الخاطئ، فعينه وعقله ذهب الى من لا يريد خيرا سياسيا للشعب الفلسطيني، فقدم مقترحه الخاص المطلوب لغير أهل فلسطين، حول حكومة ترضى عنها أمريكا وإسرائيل، تحت مسمى مخادع أسماء "مقبولة دوليا".

حراك الرئيس عباس المتسرع قد يرضي بعض من حوله، وينتشي كثيرا بالحراك نحوه بعدما كان "منسيا" قبل الحدث، لم يجد من يهاتفه وفقا لأمين سر حركته، لكن ثمن ذلك سيكون خطيئة كبرى على الشعب الفلسطيني، وتشريع عملي ليس لحصار قطاع غزة فحسب، بل لشرعنة خطايا قيادة حماس السياسية.

وكي لا يذهب حصاد الحدث الكبير، وإن تلعثمت بعض أطرافه، فالتوجه الى قيادة المعركة العسكرية وفصائل خارج الكوتة العبثية لبحث مسار فلسطيني بامتياز... تلك دعوة لا تمس وحدة الفعل العام، ولكنها ضرورة لمنع طعن الفعل العام.

الحول الفكري – السياسي آفة تأكل الوطنية بكل مظاهرها... فقاتلوا قبل ندم لا شفيح له سوى الحذف من السجل الوطني.

ملاحظة: أغرب تصريح لحسن نصر الله منذ زمن بعيد، كشف أن الارتباك طاله كما البعض الفلسطيني... بيقلك لو تعرضت القدس لخطر حقيقي يعني حرب إقليمية... يا راجل هي القدس شو الآن... الصراحة الصمت كان أهيب لك!

تنويه خاص: يبدو أن الرئيس عباس لا يرى أي عضو تنفيذية يصلح لأن يكون معه في اللقاءات الأخيرة... تخيلوا ولا مرة ولو للصورة كان منهم بجواره... بس الصراحة هم يستحقون وأكثر!

الرباعية الدولية تبدأ شرعنة "تهويد البراق" والأقصى!

كتب حسن عصفور/ في نهاية أكتوبر 2015، تم التوصل الى تفاهم أردني – إسرائيلي بمشاركة غير مباشرة من السلطة الفلسطينية، لـ "تركيب كاميرات" على مدار الساعة في منطقة البراق والحرم القدسي، لوقف حركة الغضب التي انطلقت في القدس ومنطقة المسجد الأقصى، على أن تعمل على مدار الساعة.

التفاهم جاء ردا على عدوانية المستوطنين الإرهابيين، فيما خرج آلاف الفلسطينيين دفاعا عن حقهم الوطني والديني، وكما هي طبيعة دولة الكيان، لا تقيم وزنا لأي اتفاق ما دام لا يتطابق مع رؤيتها التوراتية كليا، ولعل ما تشهده القدس وحي الشيخ جراح راهنا في مايو 2021، وحالة غضب بين الديني والوطني ورفض لتطهير عرقي، مؤشر ساطع أبّن دولة الكيان تسير في مسار معاكس للمجرى التاريخي.

ولكن، وبعيدا عن ذلك الاتفاق، وما به وعليه، فقد استغلت الإدارة الأمريكية ووزير خارجيتها في حينه جون كيري (ممثل بايدن الراهن لعمليات المناخ)، لتبدأ في ترسيخ فعل التهويد لمنطقة البراق، من خلال استخدام تعبير لم يستخدم سابقا. حيث بدأت في كتابة (الحرم القدسي / الهيكل)، تعبير سياسي لتقاسم مكاني له بعد توراتي، كان سببا حقيقيا في تفجير قمة كمب ديفيد عام 2000، التي فتحت باب أطول مواجهة شعبية – عسكرية بعد عدوانية دولة الكيان على السلطة الوطنية الفلسطينية، أرضا ومؤسسات، انتهت بارتكابها جريمة اغتيال الخالد المؤسس ياسر عرفات، نوفمبر 2004.

في آخر بيان للرباعية الدولية، 8 مايو 2021 حول هبة القدس والشيخ جراح، استخدمت في بيانها ذات "الاختراع الأمريكي" بكتابة (الحرم القدسي / الهيكل)، ما يذهب بعيدا في شرعنة تهويد البراق ومنطقة المسجد الأقصى، في تحد سافر للحقيقة السياسية – التاريخية.

خطورة بيان "الرباعية الدولية" يفوق في قيمته السياسية الموقف الأمريكي، لكونها تضم، فيمن تضم من الأعضاء، الأمم المتحدة، كون موافقتها على ذلك الاستخدام تتعارض كلياً مع كل قراراتها منذ عام 1947 حتى تاريخه، وبينها قرار 67 / 19 لعام 2012 بقبول دولة فلسطين عضوا مراقبا، وانكارا كلياً لتقرير المحكمة الجنائية الدولية، باعتبار الضفة والقدس وقطاع غزة كاملة هي أرض دولة فلسطين، بما فيها منطقة البراق والحرم القدسي الشريف.

"بيان الرباعية" أول مؤشر سياسي للبحث عن صياغة "الحل الممكن"، والذي يشتق طريقه عبر تكريس تهويد جزئي لمنطقة البراق، ومن هنا تبدأ رسم خريطة طريق جديدة كلياً، لن تقف بحدودها عند شرعنة "تهويد البراق"، بل تفتح الطريق لتميرير خطة ترامب حول تهويد القدس بقسميها، وبحث سبل "التواجد الفلسطيني" فيها.

بيان "الرباعية الدولية"، ليس فقط تراجع عن كل ما سبق من قرارات دولية، بل يفتح الباب رسمياً لاعتبار "التهويد" في القدس والبراق جزءاً رئيسياً من عناصر "التفاوض – الحل القادم"، وتلك مسألة تشكل انحرافاً جذرياً في مسار التفكير الدولي نحو القضية الفلسطينية والقدس، حيث لن تقف عند حدود البراق، بل ستذهب إلى الضفة الغربية، ومستوطنات تراها دولة الكيان هي جزء من "التهويد المطلوب".

تميرير بيان "الرباعية الدولية" دون رفض صريح من الرسمية الفلسطينية، وكل المكونات الحزبية تمثل "قبولاً رسمياً" بالتهويد الذي بدأ يخترق جدران الموقف الوطني الفلسطيني، وعندها أيام الغضب ووقفه أهالي الشيخ جراح، تنتهي بنصر لغوي لفصائل فقدت بوصلتها الوطنية، ونصر تاريخي لحركة التهويد في دولة الكيان.

تمرير بيان "الرباعية الدولية" بصمت فلسطيني، كما حدث مع صمت على الموقف الأمريكي، مقدمة موضوعية لبناء "هيكلمهم" ليصبح علامة القدس بديلا لقبلة الصخرة والأقصى، فالمسألة ليست تعبيراً وكفى، بل هو فكر ومسار حاولوا فرضه منذ زمن، كسرته هبة شعب بزعامة الخالد المؤسس الشهيد ياسر عرفات.

أي خيارين تختارون: "نصر لغوي" يتغنى به البعض، مقابل "هزيمة فكرية تاريخية"، أم هبة غضب تحمي بقايا وطن ومقدس... تلك هي المسألة!

ملاحظة: كشفت حركة الغضب المقدسي والفلسطيني، ان البعض كان يبحث خطفا لمكانة حزبية على حساب تعزيزا لحالة وحدوية كفاحية... قادم الأيام انتظروا "صواريخ انفصالية جديدة!"

تنويه خاص: بيان مركزية فتح (م7) حول أحداث القدس به تغيير مفاجئ بالحديث عن "هبة جماهيرية"، رغم أن إعلامها لم يكن له صلة قبل يوم، فالأمل الوطني ألا يكون بيانا لفك "زنقة لحظية"... والسلام!

السنوار... السياسي والموسيقى... غصن الزيتون والبندقية!

كتب حسن عصفور/ بعد اتفاق وقف إطلاق النار فجر 21 مايو 2021 بأيام، تحدث يحيى السنوار قائد حماس في قطاع غزة في أبعاد الحدث الفلسطيني، بأسلوب ليس معتادا، ولا يشبه آخر، شكلا ومضمونا، تحدث بدون أي محاولة لتنسيق اللغة والمصطلح، وبصوت لا يقيم وزنا لمن ينتظر تقييما لطبقته علوا وانخفاضا، سار في نسقه دون تغيير.

السنوار في يوم 26 مايو 2021، قدم رؤية سياسية هي الأولى منذ إعلان حركة حماس ميثاقها الأول عام 1988، ووضع أسس سياسية ربما تمثل انقلابا جذريا في التفكير السياسي، ذهب بلا أي تردد أو عبارات ملتوية لقبول دولة فلسطينية في حدود أراضي 1967، ضمن قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي.

الاعتراف بدولة وفق قرارات الشرعية يمثل تطورا نوعيا في رؤية حماس المستقبلية، توافقا مع البرنامج الوطني الفلسطيني، وهي بذلك كسرت العامود الفقري لحملة "قنص" الحدث الفلسطيني وملاحه، ووضع حماس تحت مطاردة "الشرعية الدولية"، وقبولها، حتى أن الرئيس محمود عباس سار في ذات المسار.

حديث يحيى السنوار عن الدولة والشرعية الدولية، لم يجد صداه الإعلامي رغم انه التطور الجوهرى الأهم، بل وربما تاريخي لانتقال موقف حماس جذريا من برنامج حزبي كامل، الى موقف سياسي كحركة شريكة في النظام السياسي الذي يجب أن يكون، وذهب الغالبية الى البحث عن الموسيقى التصويرية التي رافقت تقديم الموقف السياسي.

بالتأكيد، دولة الكيان العنصري وإعلامها العبري ليس له مصلحة إطلاقا بإظهار الحركة "الاعتدالية" النوعية، التي قدمها السنوار في التوافق مع القانون الدولي، فهي لا تبحث "عدالة" ولا "اعتدالا"، بل تطرفا وتطرفا أكثر، كونها تاجرت بكل ما يخدم "مظلوميتها"، التي تعرضت الى زلزال إعلامي لم يسبق له ذلك منذ قيامها اغتصابا لفلسطين التاريخية 1948.

حاول الإعلام العبري أن يسوق مسألة آلاف الاستشهاديين داخل الكيان، وكأنه الحدث، رغم ان سياقه وسياق كل المواقف التي تحاول وسائل الإعلام العبري ترويحها تطرفا، لم تكن سوى خيار البديل لو رفضت دولة الكيان قبول دولة فلسطينية ضمن قرارات الشرعية الدولية، ولو أصابها جنون التطرف بالمساس بالمسجد الأقصى وهويته ومكانته، والتي هي وليس غيرها من فجر قمة كمب ديفيد وصناعة سلام كان قريبا جدا.

مواقف السنوار "المتطرفة" لم تكن هي "الخيار الأول"، لكنها كانت "الخيار البديل"، تلك هي المعادلة السياسية "السحرية" الجديدة التي قدمها قائد حماس بأسلوبه العسكري خارج سياق "الياقة البيضاء"، وتدقيقا بات خيار حماس السياسي الواقعي هو القاعدة وليس العكس، ذلك ما يجب أن يراه من يريد حقا "تعاشا" خال من العنصرية والاحتلال والجريمة، وهو استكمال وتوافق مع خيار منظمة التحرير الذي بدأ موضوعيا عام 1974، عبر ما عرف تاريخيا

بالبرنامج المرحلي، وتطور عبر وثيقة الاستقلال 1988، حتى اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) عام 1993، الى قمة كيب ديفيد عام 2000.

التطور في وضع خيار السلام وخيار الكفاح الشعبي العسكري، هو تكثيف لمسار الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات، الذي أطلقه من منبر الأمم المتحدة عام 1974، غصن الزيتون والبنديقية، بلغة ما بعد امتلاك الصاروخ الغزي.

الرؤية السياسية الجديدة لحركة حماس تقطع مسافات النهاية لوضع قواعد العمل المشترك ضمن الإطار الوطني ومنظمة التحرير، وتفتح الباب دون أي ذريعة كانت تستخدم لإعادة "إعمار" منظمة التحرير، وفق معادلة الحدث الفلسطيني.

غصن الزيتون والبنديقية المعاصرة... مسار سياسي جديد ينتظر قاطرته لينطلق نحو "فعل تنظيمي وطني جديد"!!!

ملاحظة: هستيريا نتنياهو من كلام لودريان عن عنصرية الكيان والانحدار اللغوي والسياسي في الشتم والردح ولا عوالم شارع محمد علي، كشف كم أن الكيان بات ليس الكيان... يا بوبو العالم بلش يصحى وانت غارق بفسادك!

تنويه خاص: نصيحة للرئيس محمود عباس أن يكون أول عمل له اليوم مهاتفة يحيى السنوار... تقديرا له موقفا سياسيا وتقديرا لوفاء نحو الخالد ياسر عرفات غاب كثيرا... هاتف سياسي يوازي عشرات الصواريخ الحربية لو حدث!

الشيخ جراح يحتاج "الناس قبل الرصاص"!!

كتب حسن عصفور/ منذ شهر مارس (آذار) 2021، وأهالي حي الشيخ جراح في مدينة القدس المحتلة، يخوضون معركة مواجهة "فريدة" ضد محاولات سلطات الاحتلال بتنفيذ قرارات "التطهير العرقي" بطردهم من بيوتهم، والاستيلاء عليها لصالح مستوطنين، مدعين "ملكية" زائفة، رغم أن فتح هذا الملف العام حول الملكية قد يصيب دولة الكيان بزلزال تدميري، مع كل "كواشين الأرض" بيد أهل فلسطين منذ النكبة حتى ساعته.

لم تنل "مواجهة" الشيخ جراح ما تستحقه من تفاعل وطني فلسطيني، لا رسميا ولا شعبيا، رغم انها كانت مناسبة هامة جدا لتنفيذ "الادعاء الفصائلي" الذي لا ينضب صراخا بالذهاب الى تطوير مفهوم المقاومة الشعبية، في ظل مسألة جذبت الاهتمام العام، بما فيه الاتحاد الأوروبي وموقف أمريكي "خجول".

الرسمية الفلسطينية تحركت ببطي مثير للاستفزاز الوطني، مكتفية برسالة من ممثل فلسطين في مجلس حقوق الإنسان بجنيف السفير إبراهيم خريشي، دون تطوير أدوات المتابعة السياسية – القانونية، حتى يوم 4 مايو، أي بعد شهرين تقريبا عندما أعلن الناطق باسم حكومة رام الله، بأن الرئيس عباس أمر بتحويل ملف الشيخ جراح الى "الجنائية الدولية"، دون نشر ذلك في وكالة السلطة الرسمية.

ومع التقدير للأشقاء في الأردن، على فتح أرشيفهم بإرسال وثائق الملكية الأصلية، وتسليمها منذ زمن الى سفارة فلسطين في عمان، لكن الأمر لم يذهب الى الارتفاع بقيمة الحدث الوطني، والانتقال به من "وقفة عائلات مقدسية مهددة بالطرد"، الى مواجهة شعبية تكسر شوكة المحتلين، خاصة وأن المساس بالمدينة المقدسة، عاصمة فلسطين، أصبح جزءا رئيسيا من سياسة الحكومة العنصرية في تل أبيب.

ودون فتح باب الحساب على ما كان، فالأمر لم يعد ينتظر مزيدا من "التفكير" فيما يجب أن يتم القيام به لخلق حالة تفاعل وطنية شاملة لحصار التطهير العرقي، من حي الشيخ جراح، واعتبارها "منطقة مواجهة شعبية مغلقة" أمام قوات العدو المحتل، وتصبح قوى الحراسة جدار التصدي الأول، ليس لحماية المعتصمين منذ ما يقارب الستين يوما، بل رسالة الى محكمة دولة الكيان، ان الأمر ليس قرارا أي كان ثوبه.

المشاركة الشعبية الواسعة في اعتصام الشيخ جراح، بمشاركة قيادات القدس السياسية والروحية بكل طوائفها، بعيدا عن لغة "التهديد" عن بعد بأنه لو حدث فسيحدث، فتلك مسألة تم تجريبها كثيرا، وكل الهلوسات التي سبقت بأن "أبواب جهنم ستفتح على إسرائيل" لو مست بالقدس والأقصى لم تر نورا، وذهبت تلك القنابل الصوتية أدراج رياح البلدة القديمة.

المعركة الراهنة، تحتاج الى مشاركة الناس عمليا وليس الى التهديد عن بعد بالرصاص، وتحويل المشهد من اعتصام عشرات من أبناء العائلات المتضررة الى اعتصام وطني عام لأهل القدس بكل مناطقها، وكل فلسطيني يتمكن من الذهاب اليها، لتكن هي نقطة الاشتعال والرسالة الأبلغ كفاحيا ليس لدولة الكيان فقط، بل ولكل من اعتقد أن "الفلسطيني" بات مستأنسا ينتظر عملية هنا وعملية هناك، تقاس بمنسوب الفائدة الحزبية، ليرفع روحه المعنوية بأننا هنا.

معركة "الشيخ جراح" لها أن تكون عنوان فصل جديد من الفعل الوطني الفلسطيني، لو حقا يراد مواجهة العدو بعيدا عن الثرثرة الانتخابية، ودعايتها متعددة الرؤوس، عبر مشاركة الناس قبل الرصاص!

ملاحظة: زيارة رئيس مخابرات السعودية الحميدان الى دمشق تمثل تغييرا نوعيا في المشهد السياسي العام... زيارة تعلن انتهاء زمن الثورة المضادة... وعي متأخر لكنه جاء، خير من ان يبقى حبيس "ثقافة الغفلة"...#سوريا_تنتصر!
تنويه خاص: أخيرا ننتياهو الفاسد الأكبر رفع راية الاستسلام فشلا... رحلة الطرد نحو زنزانة طال انتظارها للقادم "أبو يائير" بدأت...!

المؤسسة الفلسطينية و"هبة" القدس... الغائب "المغرد"!

كتب حسن عصفور/ القدس، الأقصى، والشيخ جراح أصبحت أكثر أهمية إعلامية من الجائحة الأخطر على الإنسان، بحيث باتت هي عنوان التطورات عالميا، ليس بقوة اللغة البيانية ولكن عبر أقدام وأيدي وصدور أهلها ومن حولهم، تمكن أهل القدس، تقريبا وحيدين، أن يعيدوا للمدينة قدسيتها السياسية، عاد بريقها ليصبح "الحدث" الناطق بروح التحدي ودم الشهداء وجرحي دون تمييز عمري أو طائفي.

دولة الاحتلال تعلم يقينا أنها تخوض معركة قد تكون فاصلة بين مرحلة وأخرى، ولذا تخرج كل قاذوراتها الأمنية لمواجهة أهل المدينة دون أن تحسب حسابا

شاملا لما سيكون، وكأنها على دراية، دون غيرها، بأن الرد لن يذهب أبعد من "مواجهة داخل المدينة ومحيطها"، وكل ما يقال ليس سوى بحث تسويقي لحضور لا أكثر.

ترك القدس لتكون رأس حربة دون عمق كفاحي، هو مشاركة عملية في الغزوة الإسرائيلية الجديدة، بعيدا عن "ثرثرة" داخل مؤسسات صراخها يفوق كثيرا فعلها، تتعامل مع المواجهة المقدسية بـ "الشوكة والسكين"، كي لا تجبرها على "دفع ثمن" يضيع معه "حلم التكوين السلطوي".

المسؤول الأول عن غياب عمق المواجهة الوطنية واتساعها، المؤسسة الرسمية الفلسطينية، بين سلطة رام الله وسلطة غزة، وقيادة يفترض أنها للشعب الفلسطيني، معروفة إعلاميا باللجنة التنفيذية، قبل غيرهم من المكونات الحزبية الأخرى.

أن تكتفي سلطة رام الله ورئيسها وبعض منها بمخاطبة العالم بلغة مملّة خالية من "الدمس الوطني"، وتصرخ بصوت متهدج ربما يثير السخرية أكثر، وأن تطالب العالم أن يتحرك وهي مصابة بحالة من الشلل العقلي والفعل، ودون أن تحرك ما يجب تحريكه فعلا، ولديها الكثير جدا، لو حقا قررت ان تكون "قيادة شعب" وليس "قيادة مقر".

سلطة رام الله، حزبها الرئيسي هو مفجر الثورة وقائد الانتفاضة الوطنية الكبرى عام 87، وهي من كانت رأس حربة مع قوى السلطة الأمنية في المواجهة العسكرية الأطول عام 2000، فتح ليس فصيلا اعتاد اللهاث وراء الحدث، بل كانت هي أم الحدث الوطني، كيف باتت تقف متفرجة على القدس والضفة الغربية تعيش سكونا نادرا في لحظة فصل كفاحي بين تاريخ وتاريخ.

لا يمكن لأي فلسطيني أن يصدق أن هذه القيادة تقول حقا، وهي تستبدل المواجهة العامة بـ "التغريد الثوري"، لن تصدق كلمة منها، وهي ترى غياب كلي لأي لقاء وطني ورسمي تكون القدس عنوانه وتطوير المواجهة نحو أشكال جديدة، ولن تكون الخسائر أكبر مما ستكون لو تركت القدس بأهلها فريسة للغزوة الصهيونية الجديدة، كيف يمكن لأي كان تصديق أن هذه "القيادة" تقول الحق، وهي عاجزة عن اتخاذ خطوة عملية واحدة، لتصويب الذات المصابة بأمراض سرطانية

مزمنة من تفكك وبلادة، وغياب رؤية وعجر بالقدمين واليدين عدا لسان يتحرك في كل اتجاه دون فعل المواجهة الشاملة.

فيما سلطة حماس، تتعامل وكأن الأمر حدث لتمرير "صفقة" تمنح حكمها الانفصالي قوة مضافة، الى حيث ترتيب حضورها في "محميات الضفة" ضمن "الحل التوراتي"، الذي بدأت ملامحه تطل برأسها عبر بيان الرباعية الدولية، أطلقت من التهديدات ما رفع القيمة الكفاحية عاليا، ولكنها تصرفت وفق حركة "بندول ساعة" يسير وفق نبض غير فلسطيني، وحسب طلب بما لا يذهب الى صدام يطيح بأركان "حلم السلطة" بعد انتظار طال.

حماس التي تتباهى بحجم المشاركين في جنازات شهداء، هي ذاتها التي لم تشارك في فعالية جماهيرية في الضفة، ولم تفرض فعل المواجهة الشعبية، واستغلت عملية زعتره لتختبئ خلفها، ليس لتطویر الفعل بل لمناكفة سلطة أخرى برد الفعل، فيما تتعامل مع مسألة البالونات والصواريخ كمنورة وتسلية وليس ضمن رؤية فعل شامل.

حماس يمكنها أن تفرض منطق المواجهة، بالتعاون مع الكل الوطني، لو أنها قدمت رؤية سريعة فورية لربط عناصر الفعل الموحد بين جناحي الوطن، عمق كفاحي للقدس في الضفة الغربية بكل مدنها وبلداتها وتطور عسكري من قطاع غزة، بحيث يكون الفعل تكاملي وليس استخدامي، ليس هدفه دعم القدس بل رسائل تحسين شروط الصفقة الانفصالية الجديدة.

هل لفلسطيني غير ساذج أو مصاب بعمى عقلي يمكنه تصديق منقسمين حتى النخاع يمكنهم ردع عدو، ووقف تأمره الصريح لتهويد القدس كنقطة انطلاق لتهويد ما يمكن تهويده... إن لم تكن القدس قادرة على "فكفكة الانفصالية – الانقسامية" هل هناك ما هو أكثر تأثيرا... أنه زمن "الروبيضة" لا أكثر!

أحداث القدس ستحدد ملامح المرحلة القادمة أهي تسير نحو كيانية فلسطينية موحدة، ام تذهب نحو محميات بأسماء مستعارة بين جناحي بقايا الوطن... والنص التاريخي لن يتمكنوا من تزويره أي كانت مقدرتهم التزييفية.

ملاحظة: في دولة الكيان سباق محموم لتشكيل "حكومة وحدة" رغم فقدان أسسها.. في بلادنا سباق محموم لتعزيز فرقة وطنية رغم مقومات وحدتها... ما أنذلكم!

تنويه خاص: أيت بعض إعلامنا يدقق في استخدام تعابير تتسلل لشرعنة التهويد.. وأخطرها تعبير "الحائط الغربي" بدلا من حائط البراق.. الفرق رواية تاريخ مش فرق في اللغة!

الى قيادة حماس قبل الرئيس عباس... ما بعد الحدث الفلسطيني

كتب حسن عصفور/ وأخيرا، تم التوصل الى اتفاق وقف إطلاق نار، وهي التسمية الأدق سياسيا حتى ساعته، كونه لم ينتج بعد مضمونا واضحا، اتفاق وضع علامة فارقة في الشكل أولا، بان النهاية لم تكتب إسرائيليا، كما حاولت الحكومة العنصرية الحاكمة في تل أبيب أن تكون، ودون تحقيق لأي "مكسب سياسي خاص"، بل أنها دفعت، وإن لم يكن مكتوبا ثمنا تزامنيا، فيما يتعلق بالقدس والشيخ جراح، أمام الشقيقة مصر، وعلم الأطراف المتابعة كافة، وإن خرقتة، لكنها أقرت به، الى جانب "ربح فلسطيني عام في ملامح أخرى.

11 يوما، ستحفظها الذاكرة الفلسطينية، بأنها علامة مضيئة في تاريخ المواجهات مع العدو التاريخي للشعب الفلسطيني، تمكنت أن تهز "السكون العالمي"، كما لم تهزها منذ أن نجحت قوى "الشر السياسي" بتمرير مؤامرة الانقسام، ما أصاب القضية الوطنية في مقتل لا زال ساري المفعول حتى ساعته.

وبلا أي خداع أو تضليل، من حق حماس أن تنتعش بكل ما يمكنها الانتعاش، بما كان بقيادة جناحها العسكري، مع أجنحة عسكرية أخرى، خاصة سرايا القدس وكتائب أبو علي مصطفى وكتائب المقاومة الوطنية، أساس الغرفة المشتركة التي وقفت خلف الحدث العسكري الجديد.

حققت حماس حضورا سياسيا خلال الأيام تلك لافتا تماما، وأن قيادتها كانت هي عنوان الحدث، وخطفت الضوء السياسي من الرئيس محمود عباس وفريقه المرتبك - التائه، وتلك مسألة متناسقة مع التطورات الميدانية، رغم محاول حركة فتح أن تكسر رتابة قرار رئيسها بعدم الذهاب الى أي شكل من اشكال المواجهة الشعبية العامة مع دولة الكيان واحتلالها، دون أن تخسر فرصة العودة لاحقا، لو أرادت أن تكون حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وليس غيرها.

حماس حققت كثيرا في زمن قصير جدا، ولكنها قد تخسر كثيرا وفي زمن قصير جدا، أيضا، لو أنها لم تقف لتعيد ترتيب جدول أعمالها الوطني وفق ثقافة سياسية جديدة، بالمعني الحقيقي، وأن تدرك قبل غيرها، ان البعد الشعبي الفلسطيني والعربي، والاهتمام العالمي لن يدوم كثيرا، وقد يبهرت سريعا جدا، وخلال أيام قد تكون أقصر من أيام المواجهة الحدث، لو انها عاشت في صندوق الإنجازات التي تحققت.

حماس، قادت المعركة العسكرية بحكمة قد تكون هي الأبرز في تاريخها، فاقت كثيرا جدا ما سبق من إدارة خلال الحروب الثلاثة على قطاع غزة، منذ وصولها الى الحكم، إدارة معركة عسكرية، رغم هفوات الذاتية، المرض المزمن فلسطينيا، كانت مثيرة للاهتمام العالمي قبل الفلسطيني، من حيث التدقيق والوحدة الخاصة بين مكونات الغرفة المشتركة.

مع وقف إطلاق النار، بدأت فورا عملية إطلاق النار السياسية، وحتى ساعته لا زالت قيادة حماس تعيش في "جو النشوة" وهو حق لها، ولكن اليوم التالي للمعركة أكثر أهمية تاريخية مما كان قبله بيوم، ولذا فعلها أن تبدأ في صياغة رؤيتها الجديدة، للداخل الوطني، وأيضا الى العالم المحيط، دون أي استخفاف بقيمته، ولا ترتعن كثيرا أو طويلا أن 11 يوما كانت كافية للتغير الجذري عالميا.

حماس القيادة، يجب أن تعيد تدوير رؤيتها، من خلال نداء عاجل للقاء وطني عام يعمل مباشرة على رسم خريطة إنقاذ سياسي - وإعماري، نحو ترسيخ الوحدة الشعبية في كل فلسطين التاريخية حول الحدث، بالحفاظ على زخمها الكبير، أيام كسرت حل حواجز الانقسام نفسيا، دون ان تزيله واقعا.

حماس عليها أن تبدأ في وضع علامة فصل جوهريّة، هل هي حركة حكم أم معارضة، هل ستكون سلطة أم فصيل خارجها، ولكل منها أدواته ورؤيته السياسية، فلا مجال للسلوك على طريقة "الأنا" العمياء، حماس السلطة – الحكم برنامجها السياسي سيكون إجبارياً متسق مع قرارات الشرعية الدولية، حماس المعارضة – المقاومة تبقى على برنامجها التحريري الكامل من النهر الى البحر، ولتتحمل هي مسؤولية ذلك.

حكم ومعارضة في آن، لعبة سياسية ساذجة... ولن تكون... تلك هي المسألة الرئيسية التي يجب حسمها قبل أي مسألة أخرى، فهي مفتاح الحضور العام. قيادة حماس، قبل غيرها، عليها أن تتقدم برؤية لتشكيل حكومة وحدة فلسطينية، تنطلق من المصلحة الوطنية، ضمن قواعد الاتفاق التي تمت منذ 2015، وأكدها لقاء بيروت / رام الله في سبتمبر 2020، نحو فك الارتباط بدولة الاحتلال، حكومة تعمل على أنها لدولة فلسطين، وأن تبدأ بتغيير كل معالم "الحكم الذاتي" الذي فقد بعده الفلسطيني منذ عام 2000، خاصة وأن دولة الكيان لم تعد تتعرف بأن الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وحدة جغرافية واحدة والولاية عليها فلسطينية، تم تأجيل ممارسة بعضها الى حين.

حماس، تتحمل مسؤولية استباقية نحو مجمل الحركة الوطنية، لإعادة سلوك العلاقات بعيدا عن الثقافة الفوقية، والطائفية، والتخلي عن التخوين والتكفير، فدونها كل الإنجازات تذهب ريحها الى بحر فلسطين.

ملاحظة: تكرار الإدارة الأمريكية رئيسا ووزير خارجية عن يهودية إسرائيل يفتح الباب واسعا للفلسطيني أن يعيد التفكير كليا بالحديث عن دولة في حدود 1967... خاصة مع وجود 22 % من السكان فيها فلسطينيون... قضية تستوجب التفكير!

تنويه خاص: كم هو محزن وطنيا أن تعمل هواتف الرئيس عباس وقيادات حماس في كل اتجاه عدا الاتجاه المطلوب وطنيا... الغرور طريق الخراب... فحاذروا!!

تأجيل انتخابات "الوهم الوطني" و"المحاصصة الانقسامية الجديدة"!

كتب حسن عصفور/ بداية لا يجوز الاستمرار في الحديث أن قرار "الرئيس محمود عباس" بتأجيل الانتخابات جاء مفاجأة، كما تدعي غالبية أطراف الرفض لتلك الخطوة، فكل ما سبق حمل في طياته القرار المعد مسبقا منذ أن صدرت مراسيم رئاسية دون مرجعية قانونية، ودون أي تقييد قانوني لها، ومنحت الرئيس ذاته سلطة "دستورية توافقية" خاصة، تسمح ولا تسمح له دون غيره تحديد المسار.

رد الفعل على "قرار الرئيس عباس"، كشف عن حالة فلسطينية "شاذة"، بين طرفي الموقف، قبولاً بلا منطق، ومعارضة خالية من "الدسم السياسي"، كلاهما بحث عما له، دون التفكير فيما للشعب ذاته، مما ينتظره في اليوم التالي للعملية الإجرائية، حدثت أم لم تحدث، وهل حقا هي "مطرقة خلاص وطني"، ام مطرقة خلاص فصائلي.

تدقيقا، قرار التأجيل لا علاقة له بالذريعة التي استخدمها الرئيس عباس لتبرير ما أقدم عليه، مرغما وفرضا من صاحب "اليد العليا" في المشهد الراهن، دولة الكيان الإسرائيلي، ليس خوفا من نصر لفريق وهزيمة لفريق، فالأرقام أي كان الطرف الأول في ترتيب حصاد الكراسي الانتخابية، لن تنتج "حالة سياسية" لتشكيل توافقية حكومية دون آخر، أو آخرين.

الحديث الكاذب من قبل إعلام دولة الكيان، ان الخوف من فوز حماساوي بها، لهو "أم التضليل"، والبدعة التي يراد بها ومنها تبرئة الكيان من التلاعب بمظهر "ديمقراطي"، يعتقد البعض أنه حق بعد غياب، دون تدقيق فيما سيذهب بجوهر القضية الوطنية، ووضعها أسيرة ارتباط دائم بالعدو القومي ولكن بـ "خيار ديمقراطي"، بديلا لـ "فك الارتباط الوطني".

فحماس، لن تتمكن من أن تكون نصف + 1 في البرلمان لو كان، أي كان قدرتها على التحشيد والتضليل واستغلال هشاشة فتح م (7) وسلطتها، فهي في قطاع غزة تقف متعاكسة مع غالبية أهله وكانت سلطتها الدينية – الأمنية خلال سنوات الانقسام، كورق عباد الشمس كاشفا لعورات لن تخفيها بريق اللغة واستغلال

الدين، فعيون الناس وذاكرتهم أكثر حصانة من تعابير وكتابات "أهل الحكم" الخادعة.

قرار التأجيل ليس مسألة ذات صلة بالشأن الداخلي الفلسطيني، بل هو قرار مرتبط بتطوير المشهد الانقسامى، وإدخال عناصر اشتعال مضافة الى حين ترتيب "مشهد بديل"، دون تأثير على جوهر المسار السياسى ومراقبة رد الفعل المعارض، ويمكن ملاحظة، غياب الحد الأدنى من "التنسيق" بين أطراف رفض للقرار، وكيف سارع كل من عناصرها الى الفعل الذاتى مسيرا وبيانا، بشكل تلقائى، وكأن الأمر "وجبة سريعة" يجب أن تتم قبل فوات الأوان، فكان "الرقص المنفرد" للرفض هو أبرز سمات ما بعد التأجيل.

وبعيدا عن "شكل" معارضة قرار التأجيل، هل هناك مضمون سياسى موحد لـ "قوى الرفض"، يمكن أن يشكل قاعدة تنسيق بينها لرسم معادلة يمكن التعامل أم معها، وهل حقا هناك هدف غير رفض الشكل، يمثل عاملا موحدا، بين من سارع بالتعبير رفضا، فتحديد تلك المسألة هو الذى يحدد حقيقة موقفها من تأجيل القرار وآلية التكوين المطلوب.

غياب التنسيق بين "أطراف رفض التأجيل"، لم يكن سوء ترتيب أو سوء تقدير، بل أن القوى المشاركة في بيان القاهرة لا تزال لديها قناة مفتوحة مع الرئيس عباس وفصيله، للبحث عن "اليوم التالى"، و"المحاضرة الجديدة" التى يمكن أن تكون، وما صدر منها هو جزء من حالة استباقية لتحسين الشروط، وما هي السبل الممكنة توافقا، خاصة لو استقر الأمر على "حكومة تقاسم وظيفى جديد".

حماس، ستعمل على أن تستخدم "معارضى القرار" لخدمة شروطها التفاوضية مع فريق الرئيس عباس" بكل السبل "المشروعة"، وقد فتح خطاب رئيس مكتبها السياسى إسماعيل هنية الباب لذلك، عبر الإشارة الى "لقاء وطنى" لكل القوائم والأطراف المشاركة لبحث القادم، وهو هنا مبدئيا، أقر الموافقة على التأجيل بأسلوب التوائى، ومنه تسلل الى ترتيب لقاء جديد، وما الإشارة الى الأطراف والقوائم سوى مناورة أنية، كونه يعلم يقينا أن الرئيس عباس وفريقه لن يقبلوا ذلك، خاصة قائمتى "المستقبل" و"الحرية" المنتج الفتاوى الخاص.

ملاحم "اليوم التالي" بدأت تتضح، لقاء سريع لترتيبات جديدة يناور كل من طرفي عناصرها بفرض "تحسينات" تعزز مطالبه، دون الذهاب بعيدا نحو "كسر" العامود الفقري للانقسام" الذي سيستمر عبر "توافق وطني جديد"، مع طرق حصار القوى الناشئة خارج حسابات المشهد الرسمي.

ملاحظة: في الأول من أيار، عيد العمال العالمي، رفعت "قبضة" رفض العبودية والاستغلال، قبضة لم تنكسر رغم ما أصابها من "خدوش"... قبضة رفعت لتنتصر فلا خيار غيره... فتحية لحاملي جمرة التغيير الثوري الجديد!
تنويه خاص: سرعة بيان لجنة الانتخابات بتأييد قرار الرئيس عباس يتطلب سرعة حلها فوراً... ومن غير ليه!

تنفيذية المنظمة.. بيان الإساءة الوطنية وفرصة الرئيس الضائعة!

كتب حسن عصفور/ عقدت تنفيذية منظمة التحرير لقاء لها بعد "سبات ربعي"، منذ انطلاقة الحدث المقدسي وما أفرزه من حالة غضب طالت فلسطين التاريخية، خيمها صواريخ قطاع غزة، التي أضافت للمشهد السياسي بعدا أربك حسابات دولة الكيان، لتفتح مخزون فاشيتها وعنصريتها وإرهابها في كل مناطق الوطن التاريخي.

وكان الظن، أن غيابها ليس هروبا من مشاركة الضرورة الوطنية، بل بحثا عما يجب أن يكون بحكم مسؤوليتها التمثيلية للشعب الفلسطيني، الشرعي والوحيد، خاصة وأن المعركة لم تعد حصرا في زاوية من الوطن، بل باتت من رأس الناقورة شمالا حتى رفح جنوبا ومن البحر الى النهر، كل بطاقته وما يملك، لكن المشاركة لم تهرب.

وكان المتوقع، بعد أن فرض الحدث المقدسي والصاروخ الغزي معادلة سياسية – أمنية جديدة، ان تدرك تنفيذية المنظمة أنها أمام متغير مفصلي عليها أن تضع أسس انطلاقة القادمة، وعيا وقدرة ورؤية تمثل الجدار الواقي للقضية الوطنية

اللسطينية، خاصة وأن الحدث أجبر الإدارة الأمريكية أن تلهث وراء "الصاروخ الغزي" كي لا يبتعد كثيرا عن مساره ليربك حسابات لم تكن جزءا من "أوراق" رئيسها وأركانها.

ولكن، تنفيذية المنظمة رأت غير ما رأى عموم الشعب، بكل قواه بمن فيهم من تدعي تمثيلهم، فقررت تشكيل "لجنة لدراسة ما هي الخيارات وبحث عن استراتيجية موحدة"، مع إصرار على حركة الاستهبال السياسي بأنها تساند الأهل في قطاع غزة.

وبلا أي تردد، فما كان من "قرارات" تكشف أن هذه المؤسسة باتت "غريبة" كليا عن المشهد العام، وأكدت أنها غير ذي صلة بالكفاحية الوطنية الفلسطينية، وأصبحت عبئا وعقبة أن لها أن تذهب الى "أرشيف الزمن".

أي خيارات تلك التي ستدرسها، وكل طفل فلسطيني يحفظ عن ظهر قلب كل القرارات التي صدرت منذ 2015 وحتى تاريخه، لخصت أن فك الارتباط بدولة الكيان واحتلالها، هو الأول، وما يليه من تعليق الاعتراف المتبادل والبدء في إعلان دولة فلسطين، ووقف كل قرارات عززت الانقسامية السياسية.

كان الأصل أن تعلن تنفيذية المنظمة تنفيذا فوريا لما سبق لها أن قررت، وتعلن رسميا البدء بتشكيل "حكومة دولة فلسطين المؤقتة"، الى حين توافق التمثيل البرلماني، حكومة تعيد الاعتبار لربط بقايا الوطن بعد انفصال طال زمنه، وتعيد الاعتبار لقيمة التمثيل والدور والمكانة.

كان الأصل، اعتبار القدس رأس حربة مواجهة وطنية تتطلب مشاركة بكل سبل المواجهة، دعما وحضورا، وأن أراضي الضفة الغربية بكل بلداتها ومدنها أرض رباط كفاحي، تعيد رسم ملامح الخريطة النضالية، وأن العدوانية الإسرائيلية الجديدة لن تكسر القرار الاستقلالي.

كان لتنفيذية المنظمة أن تعتبر ما حدث "جرائم حرب" مركبة تستدعي نهضة شعبية عامة، وتعلن بلا تردد أن "قيادة المواجهة الميدانية" طور التشكيل بعد تواصل مع قوى الفعل المستحدث.

كان لتنفيذية المنظمة ان تعلن الإطار القيادي للتمثيل الوطني العام، ليصبح "قيادة الحدث السياسي"، وأن يكون فعله بين جناحي الوطن، ليكون عنوان المواجهة وقطع الطريق على كل من يفكر الذهاب بعيدا، إطار يكون درعا للتمثيل وليس سيفا على رقبة التمثيل.

ولكن، ما كان من تنفيذية المنظمة قرارات يمكن تسجيلها تحت باب "الإساءة للوطنية الفلسطينية"، ومقدمة نعي مرحلة على طريق بحث مرحلة... بيان ليس من صلب الشعب الفلسطيني، ولا روحه ولا يتوافق مع نبضه.

تنفيذية المنظمة كتبت بقرارتها العار، الجملة الأولى في نعي مكانتها التمثيلية لثورة رفعت القضية الفلسطينية من مكان الى مكان... ووضعت السيف على رقبته التمثيلية.

هل حققت تنفيذية المنظمة سلوكا وموقفا حلم "بريجنسكي" يوم أن قال "م ت ف وداعا"!

هل لا زال هناك بابا لأن تكون غير ما كانت... ربما، ولكن ليس بذات الأدوات!

ملاحظة: سنفرح بعيدنا دون أن ننسى ما لنا حقا ووطنيا وإنسانيا حتى نقهر الظلام... سلاما لروح من رحل دون أن يغادرنا... سلاما لطائر الفينيق الخالد ياسر عرفات الذي يعود محلقا فوق أرض الوطن!

تنويه خاص: لروح أمي حصن العطاء الذي لم ينته رغم الرحيل سلاما!

ثلاثية الشهيد: "الحدث المقدسي" و"صاروخ غزي" و"مقر المقاطعة"!

كتب حسن عصفور/ رسمت فلسطين التاريخية مشهدا كفاحيا، من شمالها الى جنوبها، مرورا بالقدس العاصمة التاريخية، التي تنتظر أن يكون علم الوطن ورايته مرفوعا على مباني مؤسساتها الرسمية وفق حق الشعب في دولته المتأخرة رسميا، حسب الزمن العالمي 9 سنوات.

المشهد الكفاحي في فلسطين التاريخية، رسمته هبة القدس والأقصى وحي الشيخ جراح، والذي سيصبح علامة فارقة في السجل الإنساني العام، كيف لبعض عائلات قاومت وحيدة لأشهر لم تهتز في كفاحها المنعزل، الى أن فرضت حضورا في معادلة خاصة ضمن صراع لا ينتهي بقرار او وثيقة، دون ان يكون الحق قائما لشعب فلسطين.

بالتأكيد، سعى بنيامين نتنياهو الى زيادة فتيل المواجهة بمنح المستوطنين والإرهابيين زمنا لإشعال نار المواجهة في القدس والأقصى والشيخ جراح، وربما من النادر أن يرفض "طلبا - أمرا" أمريكي لعدم الذهاب الى تصعيد التوتر في القدس عبر مكالمة مستشار الأمن القومي سوليفان الى نظيره الإسرائيلي بن شبات، رفض يعيد للذاكرة ما حدث عام 1998 في قمة "واي ريفر" بعدما وافق على تفاهات لإعادة انتشار القوات الإسرائيلية، تنكر له مع وصوله مطار اللد، فجاء العقاب بإسقاطه سريعا.

نتنياهو، بحث زيادة فتيل المواجهة، وهو مدرك أن مستقبله السياسي انتهى أي كانت نتيجة "الحدث المقدسي"، لكنه بحث تعقيد المشهد لما سيكون من تحالف حكومي جديد، ليبقي النار حاضرة، ويضعهم أمام خيارات مرتبكة.

ولأن المشهد متحرك، أعلنت حركة حماس ومعها أجنحة عسكرية من قطاع غزة مشاركتها الرسمية في "الحدث المقدسي"، من خلال الرد الصاروخي الذي وصل الى مدينة القدس، ما أدى لتغيير في ملامح المواجهة، ومنح أهل القدس أولا والشعب الفلسطيني طاقة فعل مضافة، رد صاروخي رغم ما تلاه من عدوان على قطاع غزة، وبقياس الحساب التجاري الخسارة كبيرة لأهل قطاع غزة، بسقوط عدد من الشهداء خلال ساعات، مقابل إصابات من سكان إسرائيل، لكنه بالحساب السياسي سيكون له تأثير كبير، وإن كانت "العاطفة السياسية" رجحت قيمة الرد الصاروخي دون حسابات اليوم التالي.

الرد الصاروخي، لم يسحب المشهد من القدس، فتلك إشاعة يروجها بعض ممن أصابهم "العقم الوطني"، وباتوا مخلصين جدا لتكريس مبدأ مستحدث في بقايا الوطن "الخنوع الثوري"، والحقيقة ان "الحدث الغزي الناري" ساهم برفع قيمة "الحدث المقدسي" إعلاميا، قبل الإشارة لما سيكون سياسيا، تعزيزا لطرف على

حساب طرف في المعادلة الداخلية الفلسطينية، ما لم يترك الرئيس محمود عباس وفتح (م7) مربع "البلادة الدائم"، ورؤية المتحرك الجديد، خاصة وأن قيادة حماس خطفت ضوء الاتصال السياسي عالميا من مقر المقاطعة.

دون الذهاب في تحليل أبعاد "الحدث الغزي" الجديد، فما سيتركه في المسألة الداخلية قد يكون أكثر قيمة مما سيكون على الحدث المقدسي، والذي لن يتغير كثيرا دون فرض معادلة أهل الشيخ جراح، ووقف حركة التهويد الزاحفة في القدس وخاصة منطقة البراق، وكي لا يذهب البعض بعيدا، قد يكون أحد عوامل "الحدث الغزي" الجديد لخطف الضوء نسبيا من مقر الرئيس عباس، وتركه متابعا كأبي مواطن لحركة الاتصالات بين قيادة حماس، في قطر، والأطراف الوسيطة الباحثة عن "تفاهم جديد"، ما يمنحها حضور مميز في مسألة التمثيل.

سلوك حماس في الاستفادة من قدرتها العسكرية والمشاركة في "الحدث المقدسي"، وتوظيفها بما يعزز دورها ذكاء من قيادتها، في التفاعل مع رغبة شعبية ليس من السهولة تجاهلها، خاصة وأن "التفاعل الشعبي المقاوم" في الضفة الغربية لم يشكل العمق المطلوب وطنيا، فكانت "صواريخ غزة" فعلا مختلفا، أصاب المزاج الشعبي إيجابا قبل أن يصب أي هدف لعدو عنصرى.

حماس تحركت ضمن "الممكن المسموح" في معادلة الحدث الصاروخي، وهي لن تذهب بعيدا ولكنها لم تقف على قارعة الطريق... ولكل حساب سياسي قادم!

فما بعد الحدث الصاروخي الغزي لن يكون كما قبله، أي كانت النتائج... وتلك مسألة تستوجب التفكير!

ملاحظة: الفرحة المقدسية بصواريخ غزة يكشف ان قوى العدو وأدواته لم تتمكن من روح شعب لن ينكسر أبدا... روح الثورة مخزونة لم يتمكنوا منها.. ولن!

تنويه خاص: شهيد مدينة اللد موسى حسونة برصاص إرهابي إسرائيلي سيضع اسمه في قائمة شرف من زرعوا أرض فلسطين دما لتحييا... وصفعة لذلك "العباسي" اللاهث لرضا بني صهيون!

حكومة "مقبولة دوليا"...تنازل لا يتسق مع مسار الحدث الفلسطيني!

كتب حسن عصفور/ سجل الرئيس محمود عباس "مفاجأة" خاصة عندما قرر المشاركة في الجلسة الطارئة للبرلمان العربي لبحث تطورات العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والقدس والضفة، حضور ربما هو الأول في مثل هذا الفعاليات التي لا تروق كثيرا للرئيس عباس، ولكن قراره محاولة لمشاركة فيما يدور من اهتمام عربي ودولي بتطورات الحدث الذي أصبح الأهم عالميا، بفعل "الصاروخ الغزي" قبل غيره من فعل كفاحي عام.

والمفاجأة الثانية، هو غياب أي ممثل عن قطاع غزة من قوى الفعل الصاروخي، وكأنهم غير ذي صلة وليسوا مركز الحدث، لكنها ثقافة "لهات" اللحظة الأخيرة، والتي ليس بالضرورة أن تصل محطاتها كما يظن هؤلاء، وأن "الجدار" الذين يستخدمون لا يكفي لمنحهم بعضا مما لا يستحقون.

ولكن، المفاجأة الأهم سياسيا، هو ما تقدم به الرئيس عباس من عرض على الهواء، حول استعداده لتشكيل "حكومة توافق وطني" تقبل بالشرعية الدولية، وتكون مقبولة دوليا، عرض قد يكون غريبا جدا من حيث المضمون والمكان، شكلا وموضوعا.

خطاب الرئيس عباس فقد كثيرا مما يجب أن يكون توضيحا للحقيقة السياسية، التي كانت وراء الانفجار الجديد، ويمنح جوهر العركة قيمتها التي باتت الأهم عالميا، بأن يتقدم بمشروع وطني كامل، يبدأ بإعلان خطوات "فك الارتباط" مع العدو القومي العنصري الاحتلالي، والذي كان هو ولا غيره سببا مباشرا للتطورات الأخيرة، وأن الرد الفلسطيني، بكل اشكاله في القدس والضفة ومن قطاع غزة كان فعلا لرفض التطاول الذي فاق الممكن.

ولكن، وبدلا من تقديم رؤية لمعاقبة دولة الاحتلال حكومة وقادة بكشف جرائم حربها الجديدة، خاصة إزالتها 12 أسرة كاملة من السجل المدني، بما يوازي عمليات إبادة جماعية، تفوق كثيرا من جرائمها السابقة، ذهب الى غير ذلك بمقترح مفاجئ وغير نزيه.

كيف للرئيس عباس أن يتقدم بهذا مقترح، كبديل عن تقديم خطة المواجهة المفترضة مع دولة الاحتلال، ورسم خريطة طريق لتعزيز "الكيانية الفلسطينية"، ووضع قواعد عمل جديدة للداخل الفلسطيني، يتوافق والتطور الكبير الذي أنتجته الأيام العشرة الأخيرة، التي هزت العالم، ولكن يبدو أنها لم تهز "قناعات" الرئيس عباس، التي لا تتسق مع جوهر التغيير الكبير.

عرض فكرة "حكومة مقبولة دولياً"، دون أي تشاور وطني وكأنه "المنتصر السياسي" في المعركة الأخيرة، هو من يفرض "الشروط والرؤية"، جانبه الصواب كله، وبدأ المقترح كشكل من أشكال "الاستسلام" المسبق، ولا يتسق مطلقاً مع مسار الأحداث ولا قواها الرئيسية، مقترح خرج عن النص الوطني ليذهب بعيداً.

كيف يمكن للرئيس عباس أن يستبدل المطلوب وطنياً ضد المحتل، بعرض فكرة يشوبها الكثير من "شبهة سياسية، وكأنه يستقوي بأطراف خارجية على التطورات الداخلية، والتي لن تكن عابرة أبداً كما قد يعتقد، ولعله بذلك المقترح قد أضاف ضعفاً فوق ضعف يمر به نتاج عدم المشاركة الكاملة في المعركة، التي سيطرت على المشهد العالمي طوال الأيام العشرة الأخيرة.

وبعيداً عن رسالته لغير الفلسطيني، فليس مفهوماً تعبير "مقبولة دولياً"، وما هي الأطراف الدولية التي عليها أن تقبل أو ترفض، رغم أن العالم تقريباً معترف بدولة فلسطين وحكومتها، ولم نسمع شرطاً مسبقاً منذ سنوات بعيدة، حتى في قرار انتخابات 2006، لم نقرأ شرطاً القبول الدولي، واستمرت حكومة حماس، التي لم تعترف ببرنامج منظمة التحرير ولا تعهداتها، أو الاتفاق الموقعة، ولم يكن ذلك شرطاً في حينه إلى أن بدأ تنفيذ مؤامرة الانقسام (من يناير 2006 – يونيو 2007).

كيف يمكن لرئيس "الرسمية الفلسطينية" أن يتطوع بوضع "شروط مسبقة" على حكومة فلسطينية، دون أن يعرفها أو يحدد أسسها، ماذا تعني "مقبولة دولياً"، فهل من تحديد لمضمون ذلك الشرط – الشروط، أم أنه رفض مسبق لمقترح بدأت بعض الأطراف العربية، مطالبته بعد تأجيل الانتخابات كمخرج مؤقت.

"حكومة الرئيس عباس المقترحة" تبحث موضوعيا رضا من شارك في العدوان،
بديلا من أن يبحث رضا الشعب الذي انتفض على مرحلة تذويب المشروع
الوطني لصالح المشروع التهويدي.

مقترح الرئيس عباس يمثل مظهرا "إقصائيا" مبكرا لأطراف كانت محركا
مركزيا في التطورات الأخيرة، والتي بدونها لم يعد ممكنا رسم المشهد الوطني
العام، بل ربما تبدأ هي في تحديد بعض عناصر التغيير.

للضرورة الوطنية، ومن أجل حركة فتح قبل غيرها يجب التخلي عن المقترح
الضار وطنيا، قبل أن تبدأ رحلة تفكير جديد تتجاوز من يصر على "الاستحواذ
الغبي".

ملاحظة: مسار الديبلوماسية "الرسمية" الفلسطينية كشف هزلة مثيرة للشفقة
السياسية... حاولوا إرضاء من لا يستحق على حساب من يستحق... من خسر هم
لأنهم اضاعوا فرصة قد لا تتكرر لهم... بس فاقد الشيء كيف يعطيه!

تنويه خاص: عليها أكثر أشكال المواجهة مع عدونا القومي التي تركت قصصا
إنسانية تستحق تخليدها... من تبادل نصف العائلات لتبقى الى أنس وشيما وحبهم
"المقصوف"... يا غزة كم بك نبع إنساني يليق بوجهك الفلسطيني!

حمد بن جاسم.. واستلهم دعوة بوش لـ "التغيير الديمقراطي" في فلسطين!

كتب حسن عصفور/ ربما لم تزل كل "أسرار" الصفقة الأمريكية – الإسرائيلية
بمشاركة قطر، حول فرض انتخابات تمديد الحكم الذاتي المشوه عام 2006،
تمهيدا لإدخال حركة حماس الى المؤسسة الرسمية "الأوسلوية" تحضيرا لقدام
كان معدا مسبقا للتنفيذ العملي لـ "خطة شارون"، للفصل والتقسيم، التي بدأت
عمليا في نوفمبر 2005، بالخروج "الأحادي" من قطاع غزة، دون تنسيق مع
السلطة الفلسطينية "الشريك النظري" لها.

رغم محاولة الرئيس محمود عباس رفض المخطط الأمريكي الإسرائيلي الجديد، كونه أدرك خطورته الحقيقية عليه والنظام القائم، لكنه رضخ لاحقاً لـ "المرسوم الأمريكي"، وأعلن موعداً انتخابياً وفق ما طلبوا نصاً، يناير 2006، دون شروط مسبقة أو إعلان الالتزام بالقانون الأساسي كشرط المشاركة الانتخابية ولم يمنحوه فرصة التقاط أنفاس ترتب "البيت السلطوي - الفتحاوي"، بعد حرب التدمير والحصار لمدة 4 سنوات قادتها إسرائيل، انتهت باغتيال الشهيد خالد المؤسس ياسر عرفات.

لم يكن مستغرباً تحقيق حماس نتائج هامة في "الانتخابات الأمريكية"، ولكن ما لم يكن محسوباً حركة "الشتات الفتحاوي" و"الفوضى التنظيمية" التي منحت لحماس فوزاً خارج كل سياقات المنطق السياسي، لتبدأ بعدها أول مراحل "الانقسام السياسي"، بين سلطة رئيس وصلاحيات حكومة، اعتقدت حماس أنها "اليد الأعلى"، فكانت الاستعدادات متسارعة تحضيراً للقادم، وساعد عباس في دفع حماس للمضي في خطتها، بأول موافقة على تشكيل جهاز أمني خاص لها، ليس من رحم المؤسسة الأمنية الرسمية.

في 14 يونيو 2007، بعد عام ونصف من الانتخابات، أعلنت حماس رسمياً سيطرتها على قطاع غزة، عبر انقلاب عسكري أحدثه السوداء لا تزال حية، انقلاب رعته قطر وبن جاسم شخصياً، حيث وجه "رسائل اطمئنان" لتل أبيب وواشنطن، بان الأمر خاص بوضع داخلي، وتحقق لهم ما كان، لتبدأ الرعاية القطرية رسمياً للانقسام، دعماً مالياً وسياسياً.

ودون استعادة تفاصيل المشهد الانقسامى، وضعف عباس في مواجهة قطر لاعتبارات لم تعد مجهولة، فما حدث مؤخراً، وخاصة يوم 2 مايو 2021، عندما خرج "رجل الظل القطري القوي" الملياردير حمد بن جاسم، يعلن أن الشعب الفلسطيني يستحق "قيادة أفضل" مما لديه، عبر سلسلة تغريدات طالبت عباس بتقديم الاستقالة، وفتح الطريق لاختيار "قيادة شابه تستطيع أن تقود الشعب الفلسطيني إلى بر الأمان في كل المجالات والمباحثات".

الحقيقة السياسية الأولى، ان هذه الدعوة تعيد الذاكرة الفلسطينية الى خطاب بوش الابن في 24 يونيو 2002، عندما تقدم بخطته لـ "حل الدولتين" مشروطة بتغيير

"ديمقراطي" في القيادة الفلسطينية، وإزاحة ياسر عرفات باعتباره "العقبة" التي تقف أمام ذلك الحل، وبلا تفكير سارع البعض الفلسطيني، بتأييد تلك الدعوة وعملوا لها تحت أثواب متعددة، وكان رأس تلك المجموعة الرئيس عباس نفسه، وبعض ممن هم الآن ضمن طاقمه الخاص.

دعوة بن جاسم، بعيدا عن وقاحتها السياسية النادرة، تشكل أول رسالة علنية تحضيرا لإزاحة عباس من المشهد، وتحضيرا لقادم جديد يبدأ التحضير له، من أجل قيادة "المفاوضات القادمة" التي ستبدأ عندما يتم الانتهاء من ترتيب "مسرح" قيادة الشعب الفلسطيني "وفقا للمقاس الأمريكي".

دعوة بن جاسم لن تكون طلقة في الفراغ، بل هي آخر طلقات "مدفع رمضان" لإعلان قادم سياسي"، بدأت رحلة تنفيذه، ضمن "ثوب ثوري" بمقاس الإدارة الجديدة، للقبول بحل يتقارب مع "الحل التوراتي الممكن".

دعوة بن جاسم، ليست رسالة عبثية، لكنها "الخطوة الأولى" للتغيير المطلوب... وكان التاريخ يعيد رغبة بوش 2002 بتغريدة بن جاسم في 2021... الأولى أنتجت المأساة الكبرى، والثانية ستولد "المهزلة الكبرى"... من الانقسام الى التهويد التوراتي، ذلك هو الخيار المعد.

صمت السلطة وفتح والرئاسة الفلسطينية على تصريح بن جاسم، رغم جرمه الوطني، سيكون عامل تحفيزي لأدوات "التغيير الديمقراطي الأمريكي"... وتأكيد أنها وصلت الى مرحلة "الهرم السياسي"، وجب إزاحتها...

الأمر ليس مجاملة لقطر مقابل بعض مصالح خاصة وغيرها، بل أصبحت كرامة شعب في ميزان المواجهة... فهل يغضب الرئيس دفاعا عن "شرفه السياسي" امام التطاول القطري أم ينتظر تقاعدا "خاصا"... تلك هي المسألة!

صمت القوى الفلسطينية على دعوة قطر من باب "النكايه"، سيكون تجسيد بأن الوطنية الفلسطينية باتت في بازار مفتوح...!

ملاحظة: سريعا حاولت بعض الأطراف أن تسرق العملية العسكرية في حاجز زعترة ضد المستوطنين الإرهابيين، وتظهرها كأنها "فعل انتخابي" وليس فعل كفاحي... الفارق كبير جدا بين الأمرين... صححوا لو فيكم دم بلدي!

تنويه خاص: راقبوا الإعلام العبري بعد "طلقة بن جاسم"... التناغم لم ينتظر
وكان الأمر كان منسقا جدا... يا "مصادف الزمن"!

حملة إسقاط الرئيس عباس... مسار مضلل!

كتب حسن عصفور / أطلقت مجموعة من الأسماء، وخاصة أبناء الخارج
الفلسطيني، حملة مفاجئة تطالب باستقالة / إقالة الرئيس محمود عباس من
مناصبه كافة، في خطوة فتحت الجدل عما وراء تلك "المطالبة"، مضمونا
وتوقيتا وأطرافا وهدفا...

ودون البحث عن "نوابا الموقعين" او المستجيبين لتلك الدعوة، وربما غالبهم
محكوم بنتائج "العهد العباسي"، الذي سجل مسلسلا من الانتكاسات الوطنية،
أصابت القضية الوطنية بما أوصلها الى لحظة الانهيار لكل منجزات الثورة
والمنظمة و غضب الشعب، بما فيها تأسيس أول سلطة وطنية – كيانية فلسطينية
فوق أرض فلسطين عبر التاريخ، باتت أقرب لأن تكون دولة كاملة، بعد أن
أصبحت عضوا مراقبا في الأمم المتحدة، كان للرئيس عباس نفسه الدور
المركزي في ذلك المنجز الكبير.

فتح باب "الحساب الوطني" لو حقا يراد به "تصويبا سياسيا"، لا يمكن أن
يختصر بدعوة ضد فرد أي كانت مكانته، بل يجب أن يطال النظام بكل مكوناته،
سلطتين وقوى ومؤثرات مساعدة، أدت الى النكبة الانقسامية التي كانت هي،
وقبل غيرها سببا رئيسا في النكبة الكبرى الثالثة، التي تعيشها فلسطين القضية
والشعب، وفتحت الباب واسعا أمام استفحال المشروع التهودي في الضفة
والقدس، بعد أن كانت مفجرا لأطول وأوسع مواجهة عسكرية – شعبية في تاريخ
الصراع بين السلطة وأجهزتها الأمنية، وفصائل العمل الوطني، بقيادة الزعيم
الخالد المؤسس الشهيد ياسر عرفات.

مناورة استغلال الحرب العدوانية الأخيرة، وما رافقها من رد صاروخي وآثارها السياسية على دولة الكيان، للمطالبة باستقالة / إقالة الرئيس عباس، هي هروب صريح من الحقيقة الأهم، لتطوير النظام وإعادة البناء ليتوافق مع المستجدات السياسية – التنظيمية، دعوة لا تتماثل مطلقاً مع جوهر المعركة التصحيحية.

الدعوة، تمثل "انحرافاً" عن نقاش ما بعد زلزال الـ 11 يوماً، الذي أحدث هزة سياسية كونية نحو فلسطين، وكأنها تبحث "سرقة الضوء" من المنجز الكبير لتقزيمه بمطلب لا قيمة له جوهرياً في مسار التصحيح، عدا أنها فتحت الباب لغير الوطنيين لاستغلالها بشكل يضر بالمسألة الوطنية، وتعمل على ترويجها، خاصة دولة الكيان العنصري، التي تعمل بكل السبل على التشكيك بوجود "شرعية فلسطينية"، أي كان درجة ارتعاشها، ورغم أنها تبدو "رسمياً" مساندة لمكانة الرئيس عباس.

تقديم عريضة "استقالة / إقالة الرئيس عباس"، تمثل رسالة استفزاز سياسي لقواعد الفصيل الأهم فلسطينياً، وقائدة الثورة والكيانية المعاصرة، حركة فتح، بكل مكوناتها، خاصة وأنه مطالبات لخصت الأزمة الكبرى بشخص الرئيس وهو رئيس فتح أيضاً، دون أن ترى العيوب الجوهرية لشركاء "الجريمة الوطنية"، ما يضعها تحت دائرة الشك، بأن أمرها ليس إصلاحاً، وصواباً.

سياق "مبادرة الإقالة / الاستقالة" يستبق الدعوة إلى حوار وطني شامل يضع قواعد التغيير ضمن توافق، يفتح الباب لبناء منظومة سياسية "مؤقتة" تقود مرحلة فك الارتباط الكلي مع دولة الاحتلال، وفتح الباب لإقامة دولة فلسطين في الضفة والقدس وقطاع غزة، ضمن قرار 19/67/2012.

ولو تجاهلنا كل ما سبق، كيف يمكن إجبار حركة فتح على تنفيذ "رغبة الموقعين"، في حال رفضت، وكيف سيكون الرد عليها، وهل تمثل تلك "الرغبة الخاصة"، رفضاً لمسار اللقاء الوطني لتعديل قواعد العمل الفلسطيني، وهل هناك "طرق سرية" قادرة على تقديم "حل سحري" خارج تلك الدعوة.

الرصاصة التي تطلق في غيرها زمانها ومكانها تحدث تشويشاً ضاراً قد تخدم من يراد "قنصهم"... والتاريخ أغنى كثيراً من لحظات "انفعالية" دون الذهاب إلى ما هو أبعد!

ملاحظة: بيان مشيخة الأزهر حول هوية "البراق" تمثل الرسالة الأهم منذ معركة الخالد أبو عمار في قمة كمب ديفيد، ودفع حياته ثمنا لها...رسالة للبعض الفلسطيني قبل اليهودي...فهل يدركون!

تنويه خاص: حملة اعتقالات أجهزة الرئيس عباس ضد معارضيه تكشف ارتعاشا دون مبرر...ليش الخوف وأنتم عارفين البير وغطاه...الضفة مش غزة والباقي عندكم!

"سيادة" الأشقاء العرب لا تغضبوا من فلسطين لأنها "تململت"!

كتب حسن عصفور/ بالتأكيد، ليست المواجهة الأولى في مسار الصراع مع العدو القومي، فمخزون السجل التاريخي للشعب الفلسطيني ناطق بذلك، ولكنها ليست كما غيرها قطعا، من حيث إدخال عناصر جديدة في الفعل الراهن، خاصة قصف عاصمة الكيان وضواحيه تل أبيب، في اليوم التالي لقصف القدس وضواحيها، قصف لم يكن في فراغ، ولم يكن سلاحا لـ "الزينة" المعتادة، بل سلاح أكد أن هناك "يد طويلة" لها أن تصفع بعض من ملامح دولة مجرمي الحرب.

معركة "سيف القدس"، صنعت معادلة أولية وتحديثا لمعادلات الصراع التي صنعتها الثورة في مسارها وآخرها المواجهة العسكرية الأطول من 2000 – 2004 بقيادة الخالد المؤسس ياسر عرفات، معادلة "قصف بقصف"، ليست تعابير لغوية، بل حقيقة كفاحية فتحت باب وحدة شعب فلسطين فوق أرض فلسطين، دون حدود وهويات، وبعيدا عما يمكن أن يقول فاقد "المناعة الوطنية"، وماذا بعد، فتلك وحدها حكاية تالية، لكن الحاضر صنع لوحة تعيد بريق الفلسطيني الذي تآكل طوال سنوات الانقسام، وأعاد بعضا من ألقه الثوري الى جدول أعمال الكوكب الأرضي، بعد ان ظن الغزاة أنه أصبح في خانة أرشيفه.

معركة "سيف القدس"، ليست صاروخا وقذيفة، بل هي تغيير نوعي في ثقافة المواجهة، خروج على "الصندوق المقرر"، وأن اليد الفلسطينية كسرت حالة الارتعاش وأطلقت قبضتها الثورية، لتضع دولة الكيان حكومة وشعبا أمام مشهد طال عليهم رؤيته، منذ 20 عاما تقريبا.

خلال معركة القصف بقصف وجرائم دولة فاشية ضد قطاع غزة، عقدت الجامعة العربية اجتماعا "طارئا"، كان مقرا ما قبل "تطور" المواجهة من الفعل الشعبي الى تزاوجه مع الفعل الصاروخي، وانتهى اللقاء بتشكيل لجنة متابعة (لا تحتاج سوى الاشتراك في مواقع الأخبار الفلسطينية لتعلم ما عليها معرفته)، دون أي قرار يمكن ان يمس دولة الكيان، وتوصية مبهمة حول المحكمة الجنائية.

مبدئيا، وكي لا يذهب ظن البعض سوءا بأن المطلوب "معركة شاملة"، أو التهديد بها، فذلك طلب لم يكن بالحسبان السياسي ولا التفكير العقلاني في واقع ليس مجهولا، ولكن كان بالإمكان، من كل الدول التي لها مكاتب تمثيل أو حضور ما، سحب السفراء والممثلين الى التشاور، خطوة دبلوماسية ناعمة جدا، لكنها ترسل رسالة الى دولة الكيان، أنه يمكن للأشقاء ان يغضبوا، وأن العلاقات "التطبيعية" كانت لهدف لا يسمح بارتكاب جرائم حرب أو جرائم تهويد.

خطوة، لن ترهق حكومات ولن تكلف خزينتها سوى ثمن تذاكر سفر، يمكن توفيرها من نفقات وقف العمل بالمكاتب، لكنها تعيد رسم طريقة التفكير في العلاقة بفلسطين، ليس مع دولة الكيان فحسب، بل هي رسالة الى شعوب دولهم، بأن "التطبيع" لن ينسى فلسطين القضية.

خطوة سحب السفراء دعما لـ "سيف القدس"، ستربك كثيرا حكومة عنصرية فاشية، وتعيد ثقة الفلسطيني التي أصابتها حركة "التطبيع" بخدش كبير، مهما قال البعض غير ذلك، او صمت حسابا لحسابات معلومة، او أملا بأن التغيير قادم.

خطوة سحب السفراء، هي إعادة توازن العلاقة التي اهتزت كثيرا لصالح العنصريين والإرهابيين في دولة الكيان، بعد أن خرج رأس الطغمة الفاشية الحاكمة يتفاخر بأن طرق العواصم العربية باتت مفتوحة لبني صهيون، فكان ما يحتاجه صفقة لا أكثر.

سيادة الأشقاء العرب، خطوة سحب السفراء ليس من أجل فلسطين فحسب، بل هي من أجل "توازن كرامة" مسها فجور سياسي من حكام الكيان، وبما يؤكد أنهم ليس اليد العليا، وتصويبا لمشهد شاذ في الأونة الأخيرة.

سيادة الأشقاء العرب، لا تغضبوا بأن فلسطين "تملمت" بغير ما كان الاعتقاد، وأنها كسرت ملامح الانقسام، وقبرت معادلة "التنسيق الأمني مقدس" وأنهت معادلة "التهدة مقابل المال"... حيث كانت جدارا واقيا لكل مبيقات السياسة التي منحت عدونا القومي تفوقا لا يستحق.

سيادة الأشقاء العرب نريد منكم خطوة ناعمة فقط، فلا تهزوا ثقة الفلسطينيين بخيط رابط بكم، بما ينال من عروبتة التي هي حصنه الواقى في الصراع الطويل! ملاحظة: معركة "سيف القدس" كشفت مكذبة حزب الله، ان فلسطين أولوية، وكشفت أن المتاجرة بالقدس وقضيتها ليس سوى ترنيمة لحساب طائفي... فلسطين ورقة عباد الشمس السياسية يا أنتم!

تنويه خاص: بيان خارجية أمريكا حول أحداث فلسطين كشف جهلا سياسيا بما كان... لكنه أبان ارتعاشا عما أصابته اليد الفلسطينية على حليفهم دولة الكيان... فإلى ارتعاش جديد!

عناصر خطة فلسطينية ما قبل فرض "الحل الممكن"

كتب حسن عصفور/ بعد غياب طويل للحراك السياسي العام عن بقايا الوطن، بدأت عودة متسارعة الى تفاعل إقليمي – دولي بحثا عن رسم ملامح لحل طال انتظاره، بعد أن بات مستحيلا استمرار هدوء أو استقرار في المنطقة دون "حل ما" للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

وأدركت الإدارة الأمريكية أخيرا، أن طريقها في المساندة العمياء لدولة الكيان العنصري، لن يقودها سوى الى تعزيز عناصر التفجير العام، ولن تصل أبدا الى تحقيق مشروع الصهيونية البديل، خاصة بعد الـ 11 يوما التي هزت تلك

"النظرية"، التي اعتقدتها الإدارات المتعاقبة منذ 2002 وحتى تاريخه، رغم تمكنهم من اغتيال مؤسس الكيانية الفلسطينية المعاصرة وقائد الثورة ورئيس دولة فلسطين خالد ياسر عرفات، وفرض انقسامية وطنية هي الأخطر على القضية الفلسطينية منذ ما بعد عام 1967.

الحراك "غير المنظم" بدأت تتسع دائرته، وتتضح بعض خطواته من خلال "الرباعية الدولية" ومصر والأردن تنسيقا مع فرنسا وألمانيا، على قاعدة دولة فلسطينية بجوار دولة الكيان.

ولأن الحراك السياسي العام إقليميا ودوليا لا بد له أن يتعاون مع "أداة تمثيلية فلسطينية" موحدة، وليس الواقع القائم بين سلطتين متنافرتين، بل متصادمتين، ودون الغرق في تفاصيل من أحق من من، خاصة وأن التطورات منحت حماس والجهاد بصفتها خارج منظمة التحرير "شرعية سياسية" لا يمكن لأي كان تجاهلها، بل لا يمكن أبدا الحديث عن "حل ممكن" للقضية الفلسطينية دونهما، وخاصة بعد تقدمت حماس برؤية جديدة على لسان قائدها في قطاع غزة يحيى السنوار، حيث أقر لأول مرة بدولة فلسطينية في سياق قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، يساعد على وحدة رؤية مشتركة.

وكي نستبق مفروضا ما، يمكن أن التوافق على عناصر سياسية تمثل "الحل الممكن" فصائليا فلسطينيا، قبل الذهاب نحو "الحل الممكن" للصراع، وتمثل أيضا بديلا متفق عليه عن العملية الانتخابية.

عناصر الخطة

سياسيا

** دولة فلسطينية وفق قرار الأمم المتحدة 67 / 19 لعام 2012، والتي عززها بوضوح سياسي أكبر قرار المحكمة الجنائية الدولية يوم 5 فبراير 2021، حيث رسم حدود الدولة وسيادتها، في الضفة والقدس الشرقية وقطاع غزة.

** فك الارتباط بدولة الكيان كخيار وطني فلسطيني، وتعليق الاعتراف بها الى حين الاعتراف بدولة فلسطين.

**** الموافقة على مبادرة الرئيس محمود عباس لعقد مؤتمر دولي لحل الصراع، ضمن رعاية دولية وعربية، لإنهاء الانفرادية الأمريكية التي فرضت هيمنتها منذ عام 1990 دون أن تتقدم بحل جاد، بل انها رفضت عمليا الاتفاق الوحيد بين الفلسطينيين والإسرائيليين (اتفاق أوسلو 1993).**

**** بحث قواعد الانتقال من السلطة الى الدولة خلال "مرحلة انتقالية" وظروف متفق عليها، بحيث لا تؤدي الى انهيار المؤسسة او الدخول في صراع دون حساب خاص، وهناك تفاصيل كثيرة يمكن القيام بها لا تؤدي الى كسر المشهد العام، كما تحاول بعض الأطراف الحديث عنها لعرقلة حركة "الانعقاد" الذاتي" من مرحلة "الحكم الذاتي".**

**** وقف الحديث عن الغاء اتفاق أوسلو، بما له وعليه، والتفكير بما بعده وما سيكون، خاصة وأن كل المؤسسات القائمة هي منتج أوسلوي كامل، والتجاوز العملي الأكبر يبدأ مع كيفية ترسيخ قواعد الدولة وأسسها.**

وهنا ليس مطلوبا صياغة تفصيلية لبرنامج سياسي ما قبل الاتفاق على المجلس الوطني ودخول حركتي حماس والجهد رسميا الى بناء منظمة التحرير، ولكن ليس مطلوبا أيضا عدم التوافق – التنسيق بالرؤية السياسية الانتقالية.

أدوات تنفيذية

- إطار قيادي فلسطيني يكون "مرجعية سياسية" مؤقتة الى حين عقد مجلس وطني جديد، أو مركزي جديد

- حكومة شراكة وطنية تنهي فعليا الانقسام المؤسساتي، وإعادة بنائها ضمن توافق الممكن.

هناك قدرة عالية على صياغة أسس الرؤية، حتى مع وجود بعض تحفظات، ولكن المشاركة في بنائها يمثل خطوة هامة لمنع أي "فوضى سياسية" في لحظة حرجة، ومنع استغلال الحالة الانقسامية من فرض "حل دولي" أو الهروب من "حل دولي"!

ملاحظة: تصريحات الإعلامي المقرب من حزب الله (الأمين) عن غرفة عمليات مشتركة بين الفصائل الفلسطينية وإيران وتحالفها الشيعي، تمثل إهانة كبرى لشعب فلسطين وضرر سياسي أكبر لمستقبل فلسطين.

تنويه خاص: من أسرع مرتدات وقف إطلاق النار محليا، سرعة فكفكة "الفعل المشترك"، وكأن فصائل "الغرفة المشتركة" كانت مخنوقة جدا من أمر ليس منها...الفردوانية المتحزبة أسرع طرق خراب الوطني...!

عنصرية إسرائيل قاطرة حملة "كراهية اليهود" عالميا!

كتب حسن عصفور/ في نوفمبر 1975 اعتبرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 3379، "أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري". وطالب القرار جميع دول العالم بمقاومة الأيدلوجية الصهيونية كونها تشكل خطراً على الأمن والسلم العالميين.

ورغم ان أمريكا تمكنت من فرض إلغاء القرار ديسمبر 1991، شرطا لعقد مؤتمر مدريد، لكن جوهر القرار نصا وممارسة زاد بمختلف مظاهره، في فلسطين التاريخية، رغم توقيع اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) عام 1993، لكن دولة الكيان ذهبت لقتله مبكرا فاغتالت موقعي الاتفاق، رئيس وزرائها و"بطلها القومي" اسحق رابين تأكيدا لرفض كل فرص بناء سلام بلا كراهية وعنصرية، ثم جاء اغتيال الشريك الفلسطيني المؤسس ياسر عرفات، استكمالا للمظهر العنصري برفض الفلسطيني شريكا.

ودون أي تأثير لإلغاء القرار من الجمعية، فقد أصدرت مؤسسات الأمم المتحدة قرارات تعيد الاعتبار للربط بين الممارسة الصهيونية والعنصرية، وأضيف لها تعبير جرائم الحرب التي أصبحت سمة للكيان الإسرائيلي، ومنها الاستيطان وعمليات "الإبادة الفلسطينية" في السنوات الأخيرة، وبرزها تقرير غولدستون الذي فضح أبعادا جديدة للمنظومة العالمية عن دولة الكيان، ثم قانون "القومية"

الذي يحيل 22% من سكان فلسطين الأصليين الى سكان بلا حقوق سوى ما تقرره الحكومة الصهيونية، فلم يعد بالإمكان تغطية السمة التي ارتبطت بالكيان فكرا وممارسة.

ما قبل الحرب الأخيرة على قطاع غزة، وأحداث الشيخ جراح، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية فبراير 2021 قرارها حول ولايتها القضائية على الأراضي الفلسطينية، ما فتح الباب لملاحقة قادة إسرائيل المتهمين بجرائم حرب.

في أبريل 2021 اعتبرت المنظمة الأمريكية (شبه رسمية) هيومن رايتس ووتش في تقرير أصدرته، إن "السلطات الإسرائيلية ترتكب الجريمتين ضد الإنسانية المتمثلتين في الفصل العنصري والاضطهاد. تستند هذه النتائج إلى سياسة الحكومة الإسرائيلية الشاملة للإبقاء على هيمنة الإسرائيليين اليهود على الفلسطينيين والانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب ضد الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية".

وخلال أيام الحرب على قطاع غزة ومواصلة العمل على تهجير عائلات الشيخ جراح، والتفاعلات التي حدث داخل المدن المشتركة في إسرائيل، بدأت حركة إعلامية – سياسية غير مسبوقة تطارد البعد العنصري في السياسة – الممارسة الإسرائيلية، ولعل الظاهرة الأبرز كانت في الإعلام الأمريكي، خاصة المعروف تاريخيا بانحياز أعمى لغير الحقيقة والدفاع عن عنصرية إسرائيل وجرائم حربها، فكان تغييرا مفاجئا، أخذ في القاء الضوء على الجوانب الظلمية للكيان العنصري، ترافق مع بروز نقاشات وحرارك داخل الكونغرس وعلى هوامشه، وفي مختلف المدن الأمريكية.

وجاء تصريح وزير خارجية فرنسا لودريان في مايو 2021 حول البعد العنصري في السياسة الإسرائيلية، بعد وقف الحرب على قطاع غزة، وما كشفته من جرائم حرب، كقنبلة فاق صداها حدود المكان في باريس، خاصة وهو أول وزير خارجية دولة أوربية كبرى يتحدث عن عنصرية إسرائيل منذ عام 1948، وسيفتح الباب واسعا في وقت لاحقا أمام دول أوربية أخرى، ولذا كان رد فعل الطغمة الفاشية الحاكمة في تل ابيب "هستيريا"، كونها تدرك أكثر بكثير من "الرسمية الفلسطينية والمكونات الحزبية" قيمة ذلك التصريح.

كشفت عنصرية دولة الكيان ومطاردتها تتزايد بشكل متسارع، وقد يكون ما يفوق المتوقع وفي مختلف المجالات، وجاء قرار مجلس حقوق الإنسان حول تشكيل لجنة دائمة للتحقيق في جرائم إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني مايو 2021، كـ "قاطرة قانونية – سياسية" لمطاردة الكيان، ولم تعد أمريكا بكل جبروتها قادرة على طمس الجوانب الإجرامية – العنصرية، بعد أن كسر إعلامها ذلك الجدار الأصم.

العنصرية وجرائم الحرب التي تمارسها إسرائيل أصبحت محركاً رئيسياً لنشر الكراهية والعداء لليهود، دون تمييز، رغم أن بعضهم يقفون في صفوف مواجهة ذلك الخطر الداهم، ومع تواصل تلك السياسة ستتسع حركة العداء والكراهية، وتعيد الطريق لاعتبار "اليهودي" منبوذاً وجب تجنبه ومحاربتة، كما كان يوماً، ما لم يتم حصار ملامح دوافع تلك الكراهية المتنامية، ولن تنفع معها أكذوبة العداء للسامية التي تطلقها الطغمة العنصرية ...

العداء لليهود الوجه الآخر للعنصرية الصهيونية وممارسة الكيان وسلوكه ضد الفلسطيني بصفته وهويته وأرضه... وإسرائيل الدولة هي قاطرة ذلك العداء لا غيرها!

ملاحظة: سلوك حماس الاستعراضي في قطاع غزة بعد وقف الحرب، مثل عزف منفرد شاذ عن السلوك الوحدوي الفلسطيني خلال العدوان وصدده... حماس وغيرها قادت المعركة لكن الناس من دفع ثمنها... فلا تنسوا ذلك يا سادة!

تنويه خاص: سريعا يجب تشكيل "ائتلاف قانوني – سياسي" فلسطيني من خارج الرسمية، للمساعدة في تنفيذ القرار التاريخي لمجلس حقوق الإنسان بتشكيل "لجنة دائمة" لملاحقة جرائم الحرب الإسرائيلية...

فرقة "الرقص السياسي" و "الصاروخ الغزي"!

كتب حسن عصفور/ بعد أسبوع من بداية تلاحم "الصاروخ الغزي" مع حراك القدس والشيخ جراح، ضد سياسة حكومة الكيان العنصري، بدأت بعضا من ملامح سياسية تشق طريقها لصناعة بداية مشهد جديد، تغييرا فلسطينيا إجباريا، وكذلك في الكيان المعروف سياسيا باسم دولة إسرائيل.

ومع أن "المعركة الشاملة" لا تزال لم ترس بعد، فقد أصر بعض من "الراقصين السياسيين"، ان يكونوا صوتا للتشويش على قيمة التطور الكفاحي الذي شهدته فلسطين بكاملها، من أقصاها الى أقصاها، بعد أن قررت جماهير الوطن، توحدا دون "مباحثات الهاتف الجوال" بين بلد وآخر، وحدة كسرت كل مظاهر البلادة العقلية التي ميزت زمننا هو الأكثر ظلامية للشعب الفلسطيني منذ النكبة الكبرى التي مر ذكرها يوم 15 مايو، دون أن تكون كما كانت سابقا يوما للحزن، فكان يوم افتخر كل فلسطيني غير شاذ وطنيا، بما كان فيه.

خرجت فرقة "الرقص السياسي"، تحاول أن تصدر كل مظاهر الانهزامية التي تختزنها خلال ما بعد عهد الخالد المؤسس الشهيد ياسر عرفات، واعتقدت أنها ستصبح نمطا يتيح لها "البقاء السلطوي"، ولم يكن ضمن حساباتها أبدا لحظة سينطق ما ليس مأمولا، لتهتز كل نظريات الفسق السياسي التي ارتبطت بمسارهم في الحكم والتسلط.

كان الأمر مقبولا بشكل ما، وربما يكون لهم عذر بسبب جبن وارتعاش، لو أنهم واصلوا صمتهم ومراقبة التطورات، ومشاهدة قوة التغيير الناري التي سبقت سرعة تفكيرهم، لكن أن يفتحوا مخزون كراهيتهم للفعل الجديد فتلك فعلة لا يفعلها سوى من لا يستحق أن يكون من شعب طائر الفنيق.

المشهد الذي أعاد رسم الاهتمام العالمي، وأرغم أمريكا قبل غيرها أن تتجند بكل قواها، وعلها منذ زمن بعيد لم تفعل ذلك، كي تعمل على "ردع الصاروخ الغزي"، أصابهم من الرعب ما يفوق رعب فرقة "الرقص السياسي"، حتى وصل الأمر بالرئيس الأمريكي أن يتذكر من يجلس في مقر المقاطعة يستجدي هاتفا، يتسول مكالمة، ليتصل به فقط لأن "الصاروخ الغزي"، دون غيره كان وراء ذلك، تراه فرقة "الرقص السياسي" عمل لا جدوى منه.

يبدو أن فرقة "الرقص السياسي" مصابة بحزن وانكسار يفوق ما أصاب دولة الكيان سكانا ومنظومة وحكومة، وأجهزة أمنية كانت تحدد هي ساعة الصفر، الى أن كان الذي كان، انهزامية ليست جديدة، لكنها فاقت كثيرا من سبقها من "راقصي السياسة" عبر تاريخ الثورة والمنظمة.

ما يحتاج هؤلاء هو أن يتابعوا المشهد العام، بعد أن يخلعوا نظارات السواد التي يضعونها على العين والعقل، كيف أن فلسطين، الحدث والصاروخ هي الخبر الأول، وعادت بعض دول وقوى تتحدث عن ضرورة حل الصراع والقضية الفلسطينية عبر دولة للشعب الذي يستحق.

لو لم يكن ما كان فعلا ناريا، لكان ذات فرقة "الرقص السياسي"، قبل بني صهيون من يقف ساخرا مستهزئا بمن صرخ يوما، بأن القصف سيغال تل أبيب وما بعد تل أبيب، ولعل غالبية أهل الوطن الفلسطيني، كانت مسكونة بريبة ذاك القول، الى ان أصبحت حركة السير في عاصمة الكيان تل أبيب، ومدنه الرئيسية تسير وفقا لنفض "الصاروخ الغزي".

كثيرة هي عناصر الجديد السياسي التي تستحق القراءة بعيدا عن عمى ألوان وحول عقلي، فلن يقف عاجزا عن رؤية المتغيرات التي أنجبتها "وحدة حراك مقدسي وحدث غزي"، كشف أن القوة ليس مظهرها استعراضيا، بل قدرة فعل كان يجب أن يكون.

هل كان الواقع العام عن فلسطين ما قبل "الحدث المايوي"، هو ذاته ما بعده.. ذلك هو السؤال الذي سيرسم ملامح القادم بعيدا عن لهاث فرقة "الرقص السياسي"، وما أصاب الكيان من هزة لن تزول بوقف الصاروخ، بل عليها تبدأ بأفق جديد...

ملاحظة: إعلام سلطة رام الله يمنع الإشارة الى صاروخ يقصف دولة الكيان ومستوطنات الضفة.. مع أنه الإعلام العبري ينقل صوت وصورة مصحوبة برعبهم.. معقول قصفهم "خط أحمر" بيزعل اللي بالك.. يا لطيف!

تنويه خاص: خروج عشرات الأسر الغزية من السجل المدني... ملمح لحجم المجازر التي حدثت، لو كان جزء منها حدث في عائلة يهودية لشدت حربا نووية

عالمية لتدمير غزة ومن فيها... صحيح هل كلف الرئيس مندوبه السامي لتطبيب خاطر بقاياهم!

لنجرّب "انتخابات" فلسطينية أخرى... بـ "تغيير الزمن"!

كتب حسن عصفور/ منذ إعلان الرئيس محمود عباس قرار "إلغاء" انتخابات برلمان "بقايا" سلطة الحكم الذاتي المشوه عما كان في الاتفاق الأساس، والمشهد الفلسطيني يتجه الى بعد "انقسامي" جديد، يمنح دولة الكيان وأجهزتها الأمنية طاقة عمل مضافة لاستغلال الحدث بما يخدم أهدافها في حصار المشروع الوطني.

وخلال 48 ساعة برزت "مشاهد" تمثل بيئة خصبة جدا لكل أعداء الشعب للعمل كيفما شاء لتنمية "كراهية سياسية جديدة" في الواقع الفلسطيني، خاصة مع سلطة في شمال بقايا الوطن، مصابة بهلع فريد، وضيق نفس سياسي، يدفعها للتصرف بكل ما أنتجه "الحماقة الأمنية" من أفعال، تكشف أنها "سلطة" مرتعشة الى حد ترهبها كلمة مرشح مصاب بعقدة نفسية في الانتماء الوطني.

وكي لا تصبح المسألة الانتخابية سلاحا مضادا ضد "الوطنية الفلسطينية" مشروعا وكيانا منتظرا، وما دام الأمر بات مطالبا للغالبية الفصائلية، والمكونات الجديدة في المشهد العام، لما لا نعيد التفكير في البحث عن "كسر الصندوق" الذي أقرته الفصائل الـ 13 في القاهرة، عبر ترتيب زمني ما، اكتشفت فتح (م7) والرئيس عباس ومن معه، انها لا يمكن قبولها دون القدس.

ولنذهب الى حد "السذاجة السياسية" ونعتبر أن موقف فتح (م7) والرئيس عباس بوقف الانتخابات مرتبط بتمسكهم بالقدس تصويتا، ترشيحا، انتخابا وغيرها من "ثوابت" لا بد منها، كي لا يكون غير ذلك خدمة تهويدية، كما يقال.

ولأن المسألة الانتخابية باتت الحدث الأهم، وكى لا ينحرف هدفها من فعل بناء الى فعل تدمير، لنقف ونعيد التفكير في "الجدول الزمني" للانتخابات التي أقرها

اتفاق القاهرة، حيث كانت البداية لبرلمان "بقايا سلطة الحكم الذاتي المقيد"، تليها انتخابات رئاسية "غير محددة الهوية، وختامها للمجلس الوطني.

وبعد أن تبين صعوبة اجراء الانتخابات وفق الجدول السابق، لما لا نعيد ترتيبها بما يخدم الهدف المركزي، بإعادة الروح السياسية للكيانية القائمة، ولتكن انتخابات الوطني أولاً، بحيث يتم الاتفاق على القيام بانتخاب ممثلي الضفة والقدس وقطاع غزة في المجلس الوطني، وعددهم 132، الرقم الذي يمثل أعضاء تشريعي سلطة الحكم الذاتي نفسه.

ولإجراء تلك الانتخابات، يتم تعديل القانون الانتخابي لتصبح (الضفة والقدس وقطاع غزة دائرة انتخابية واحدة)، لا يشترط مكانا ما أو رقما ما، وهدفها ليس برلمان تشريعي بل أعضاء ممثلين في البرلمان العام لمنظمة التحرير، وهذه الانتخابات لا تحتاج أي ترتيبات خاصة مع قوات الاحتلال ولا كيانها، ويمكن أن يكون أدواتها وشكلها، وفقا لقانون خاص، بما فيه الانتخاب الإلكتروني.

انتخابات أعضاء "الوطني" في الضفة والقدس وقطاع غزة، يمثل نقلة سياسية نوعية، بحيث يمكن اعتباره مقدمة لبحث الانتقال من "سلطة الحكم الذاتي" الى اعلان دولة فلسطين، وعبر الانتخابات، والتي أصبحت مطلبا شعبيا ودوليا، وتكسر صندوق الدولة العبرية في السيطرة على المشهد الفلسطيني، وتنتقل حركة المواجهة من "الداخل" الى الخارج المحيط.

انتخابات أعضاء "الوطني من الداخل"، هو الخطوة الأولى نحو وضع ملامح تأسيس برلمان دولة فلسطين، يفتح الباب لتشكيل "حكومة جديدة" وفق نتائج الانتخابات، وتعطي صورة تقريبيه عن الواقع السياسي الذي نشأ في السنوات الأخيرة، ولا يمكن لأي طرف أن يعتبر هناك "خطر" بفوز هذا أو ذاك.

قيمة انتخابات "الوطني" أولاً في الضفة والقدس والقطاع، ليس كسر القيد الإسرائيلي على "بقايا السلطة"، بل على الإجراء الديمقراطي ذاته، وتفتح الباب لتطوير منظمة التحرير عبر البعد الانتخابي وليس التعييني، وتتخطى كل قيود الاتفاقات السابقة، وإن لم يتم الإلغاء العلني – الرسمي، لكنها لن تعود مرجعية وإطار لها.

انتخابات "الوطني" فرصة سياسية تستحق التفكير بعيدا عن "العصبوية" لما تم الاتفاق عليه، وترتيب الإجراءات الانتخابية، لو أريد حقا خلاصا "ديمقراطيا" من السطوة الاحتلالية أولا، ولبناء حياة سياسية فلسطينية ديمقراطية، تكون قاطرة لـ "فك الارتباط" من عدو محتل الى ارتباط بـ "دولة فلسطين" التي تنتظر الضوء الوطني منذ سبتمبر 2012.

ملاحظة: طالبت قائمة انتخابية برفع دعوى ضد الاتحاد الأوروبي لأنه مستمر في دفع أموال للسلطة الفلسطينية... الحقيقة ان ذلك يمثل جريمة سياسية لا يجوز الصمت عليها... دون ربطها بإدانة كل إرهاب السلطة وأجهزتها الأمنية... فالجرم لا يبرر جرما!

تنويه خاص: حماس سارعت فجر الأحد، بإدانة اعتداء أمن السلطة على مرشح انتخابي، وهو فعل مدان... لكنها تناست إدانة اعتداء قوات الاحتلال على مسيحيي القدس يوم سبت النور 24 ساعة، فتذكرته في اليوم التالي... قمة الانتماء "الطائفي"!

لهات بلينكن خلف "الصاروخ الغزي"... وبعد!

كتب حسن عصفور/ عندما انطلقت شرارة الحدث المقدسي من باب العامود وحي الشيخ جراح، تعاملت الإدارة الأمريكية، كما غالبية دول العالم باستخفاف سياسي، لا يليق بمكانة المكان المقدس وطينا وديننا للشعب الفلسطيني، وقفت متفرجة على جرائم حرب ترتكب، قتلا وتطهيرا عنصريا، بالعمل على طرد عائلات من بيوتها، لتمكين "إرهابيين يهود" من النيل منها.

بالتأكيد، مقياس الفعل الدولي للتفاعل مع جرائم دولة الكيان العنصري (إسرائيل)، جاء كوجه آخر لتفاعل "الرسمية الفلسطينية" في رام الله، حيث وقفت متفرجة وكأن الأمر لا يحدث في العاصمة الخالدة، بل في بلد ما من وراء البحار، وحتى تلك ربما هاتف الرئيس محمود عباس رئيس بلدها معزيا مطمئنا على أهلها.

وما أن جاء التطور الصاروخي لدعم الحدث المقدسي وإسناده بالقوة المسلحة، التي كان تطورها مفاجأة لا تقل عن إطلاقها بكثافة طالت كل أرض فلسطين، فبدأت ململة دولية بداية دون أن تهتز الأقدام، على أمل أن تكون دولة الكيان قادرة على "لجم" القوة الطارئة، بعدما سمح لها أن تقصف الحياة الإنسانية في قطاع غزة، وليكن ما يكن حتى لو تطلب إخراج نصف سكان قطاع غزة من السجل المدني.

ولكن، ما كان ليس كما كانوا يرغبون، فانتقل حالهم من "ململة" الى "لولة" وحرآك في كل اتجاه، أجبر الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته "اليهودي" بليكن العمل كـ "سنتراليست" مع كل مكان يعتقدون أنه قادر حصار التطور الصاروخي، الذي تحول الى حالة رعب يبدو أنها لا تخص دولة الكيان فحسب، بل البيت الأبيض، ودول مصابة بعنصرية مخزونة، كما دول الاتحاد الأوروبي، وأم وعد بلفور (بريطانيا).

لهآث دولي تقوده أمريكا ووزير خارجيتها اليهودي، ليس لملاحقة مجرمي الحرب، الذي ارتكبوا مجازرا تعيد للذاكرة ملامح من مجازر ارتكبت في مناطق أخرى من العالم، انتفضت أمريكا لتدينها وتعمل على حصار مرتكبيها، فيما عنصريتها ودول الاتحاد الأوروبي فاقت جرائم المجرمين في تل أبيب، بصمت وعدم رؤية الجرم العام ضد الفلسطيني.

"اللهآث الدولي" بقيادة أمريكا من أجل "اعتقال" الصاروخ العزي، وحماية الكيان العنصري، هو أحد أبرز ملامح التطور الأخير للانتقال من معادلة "تهدئة مقابل مال" الى معادلة "قصف مقابل قصف" يكشف أن الحدث الأخير لم يربك الدولة العنصرية الإسرائيلية فقط، بل أصاب كل جدرها الواقية برذاذه، خاصة بعد الهزة السياسية الكبرى التي ضربت ما يعرف بـ "فكرة التعايش" داخل إسرائيل.

لعل أمريكا، قبل دولة الكيان تدرك خطورة الآثار السياسية – الاجتماعية التي تركها "الصاروخ العزي" على دولة الكيان ذاتها، وأن مستقبلها القادم لن يكون كما كان يخططون، دولة تفرض قانون يهوديتها على أهل الأرض الأصليين، دون اعتبار لحقوقهم القومية، وذهبت غطرسة قادة الكيان العنصرية وكأن أهل

فلسطين الأصليين، الذين يمثلون را هنا (20%) من السكان، فقدوا كل قدرة على مواجهة قانون جسد العنصرية المعاصرة.

الصاروخ الغزي، انطلق وأحدث تغييرات لن تذهب مع اعتقاله لو تمكنوا منه تحت ظروف ما، فالهزة داخل إسرائيل لن تزول دون أن تلغي قانون عنصريتها، وتعترف بحق قومي للفلسطيني فيها، وتعمل على وقف كل إجراء عنصري ليس في القانون فقط، بل في المعاملة العامة.

"اللاهث الأمريكي" لا يجب أن يتوقف قبل توافق في مجلس الأمن على تفعيل حل مشروع حل القضية الفلسطينية، ويعطي شرارة الانطلاقة لتنفيذ قرار الأمم المتحدة 67 /19 لعام 2012، بدلا من العمل لاعتقال الصاروخ الغزي ويكون ثمه صفر سياسي، يرتد على قاعدة انطلاقه.

لو ان القيادة الرسمية كانت جزء من الفعل لعرفت كيف تنسق حركتها السياسية مع حركة الصاروخ الغزي، لترسم طريق فك الارتباط العملي مع دولة الكيان واحتلالها، بدلا من الاختباء وراء سترة أمريكية، علها تنقذها من ضياع يبدو أنه بدأ يطل براسه لو لم تسارع بالانحياز الى الوطن والقضية... فكل يوم دون فعل منها يقربها أكثر الى ركن الاندثار!

دول العالم ستذهب الى من كان أثرا فاعلا وليس الى من بات "أثارا - أطلالا" سياسية.. تلك هي حكمة التاريخ.

ملاحظة: مشهد أبناء الطيبة وهم يرقصون فرحا بسقوط صاروخ في بلدتهم درسا يفوق كل كتب المدرسة البلدية... صاروخ كان له أن يودي بهم لكنهم أدركوا أنه بات جزء من ردع جلادهم العنصري... مشهد لن يزول أبدا بزوال بقايا الصاروخ!

تنويه خاص: تقرير مراسلون بلا حدود، وقبلها تقرير هيومن رايتس ووتش، يجب أن تكون قاعدة كل التقارير الفلسطينية لمطاردة مجرمي الحرب في دولة الكيان العنصري... لتنتقل كل مؤسساتنا الوطنية (مش اللي نص نص).. دقت ساعة المحاكمة فهيا!

منصور عباس.. شرعنة "التهود والاستيطان" وتجريم "الجناية الدولية"!

كتب حسن عصفور/ من الصعب اعتبار ما أقدمت عليه "الحركة الإسلامية (الجنوبية) في داخل الكيان، بضرب وحدة الجماهير العربية وتمثيلها العام وخوضها انتخابات الكنيست الأخيرة منفردة بدعم صريح من التيار اليميني والمتطرفين، فعلا مفاجأ، أو جاء نتاج قراءة سياسية خاطئة، بل هو جزء من آلية "التفكير الباطني"، والمخادع، واستغلال الدين لتميرير كل مواقف تلحق الضرر بالقضية الوطنية.

طوال تاريخهم السياسي، وقبل تشكيل لجنة المتابعة العليا، كان خصمهم الرئيسي الحزب الشيوعي وليس الحركة الصهيونية، باسم الدين، وكانوا حلفاء لأكثر من محطة في انتخابات بلديات مع شارون وأمثاله.

وبعد تشكيل اللجنة القطرية، وبروز تيار داخل الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ عبدالله نمر درويش لتصويب المسار والذهاب نحو "شراكة" مع ممثلي الجماهير العربية خاصة الجبهة الديمقراطية للسلام والحزب الشيوعي، وخلق إطار عمل مشترك وموحد، بدأ الاتقاد ان هناك عملية جديدة ستكون إطار حماية لحقوق الجماهير العربية الفلسطينية داخل الكيان.

ولكن، بلا مقدمات، قررت الحركة الإسلامية الجنوبية (تميزا عن إطار إسلاموي برئاسة رائد صلاح)، أن تصبح "شريكا" لأطراف اليمين المتطرف واليمين اعتقادا أنها سترث قيادة الجماهير العربية، فقدم رئيس قائمتها الانتخابية المسماة زورا "القائمة العربية الموحدة" من المواقف السياسية التي لم يجرؤ عليها سوى الصهاينة والفاشيين الجدد، عندما وصف منصور عباس، الأسرى الفلسطينيين بأنهم "إرهابيين، في رسالة براءة علنية من الفلسطنة وتقديم نفسه كجزء من "الأسرلة الجديدة".

ومع فوزه بعدد من المقاعد بدعم علني من أوساط "عربية" مرتبطة بالليكود كرئيس بلدية الناصرة علي سلام، ذهب ليعلن أنه على استعداد أن يكون جزءا من تيار داعم لليمين واليمين المتطرف، فكانت المكافأة سريعا بدعمه لرئاسة لجنة برلمانية.

وجاءت عملية زعتره ضد المستوطنين وقوات الاحتلال لتزيح آخر قطع التفكير الجديد لأسرلة هذه الحركة الإسلامية، عندما أعلن منصور عباس في بيان وتصريح علني، إدانته العملية ضد "الأبرياء"، وبعد هجوم واسع قام بإصدار بيان تفصيلي لشرح موقفه، بأن ذلك مبدأ من تفكيره "الديني والإنساني) برفض أي مساس بـ "المدنيين الأبرياء".

كان لعباس العجيب أن يكتفي بتقديم أوراق اعتماده للتحالف الصهيوني، بعدم تأييد العملية العسكرية، دون أن يذهب الى الإدانة، والأخطر أن يخرج شخص يدعي أنه فلسطيني وإسلامي باعتبار "المستوطنين" في الضفة الغربية "مواطنين وأبرياء"، ما يعتبر أول اعتراف من هذه الحركة بتسريع المستوطنات، وأنها جزء من دولة الكيان تكريسا لـ "قانون القومية اليهودي"، مما يضع عباس وحركته في إطار القوى الصهيونية المؤيدة لذلك القانون العنصري.

الأهم، أن "شهادة منصور عباس"، تتناقض مع كل قرارات الأمم المتحدة وتقرير الجنائية الدولية ومنظمة "هيومن رايتس ووتش" ومنظمات حقوق إنسان إسرائيلية، اعتبرت الاستيطان جزء من جرائم الحرب وتطبيقا عمليا لسياسة الفصل العنصري (الأبارتهيد)، فيما لم ير ذلك، الإسلاموي عباس الطامح لأن يكون عنوان "الصهيونية الجديدة" داخل الوسط العربي في دولة الكيان.

من اعتبار الأسرى "إرهابيين" الى اعتبار "المستوطنين" أبرياء ومواطنين، فهو بذلك يجرم الحركة الوطنية الفلسطينية ومنح دولة الاحتلال "حق وشرعية" في كل ما تقوم بهد ضد الوطنية الفلسطينية.

تصريح منصور عباس يجب أن يكون شهادة "طلاق وطني" مع هذه المجموعة، التي داست على كل قيم الشعب الفلسطيني وثورته وكفاحه، وقبلها تمرير تهويد الأرض ومصادرتها.

الانحدارية الأخيرة للحركة المتصهينة لا يجب الصمت عليه، كي لا يصبح هؤلاء حسان طروادة دولة الكيان والفاشيين ضد دولة فلسطين أمام الجنائية الدولية، حيث المعركة الكبرى التي باتت على الأبواب.

ملاحظة: صمت سلطة الرئيس محمود عباس وفصيله على أقوال بن جاسم كشفت أن "الوطنية" براءة منهم... تخيلوا لو قال من قال صحفي صغير في أي بلد غير الراعي للعائلة المالكة في فلسطين...ياااااه على حركة الولوجة على المس بـ "البطل الهمام" ..بصراحة أنتم عرة!

تنويه خاص: شكلت قوائم انتخابية مجلسا تنسيقيا فيما بينها، خال من قوائم الفصائل، وصراحة أحسنت بفعاليتها دون أن تقصد، لخدمة التشكيل كي لا يستغل منهم لتسييس الهدف لغاية بدأت تطل براسها من بلد "ثاني"!

هل يسحب الشعب الفلسطيني "اعترافه" بـ "المكونات الفصائلية"؟!

كتب حسن عصفور/ لم يعد هناك الكثير من الأسرار التي يمكن الحديث عنها في العلاقة بين "المكونات الحزبية – الفصائلية" في بقايا الوطن والشعب الفلسطيني، وقضايا الوطنية الكبرى، ليس كونها ساهمت في صناعة أحد أبرز النكبات لإدامة المشروع التهودي، عبر اللعبة الانقسامية، مغلفة بـ "ثورية" شاذة، بل فيما بدأ من حركة استغباء سياسي في المواقف والسلوك والرد على تطور المشروع التوراتي على حساب الوطنية الفلسطينية.

منذ أن قررت تلك المكونات استبدال حركة المواجهة مع العدو المحتل بحركة "تصويت" لتجديد المشروع الانقسامي بثوب ديمقراطي، وتركها فعل التفاعل مع صرخة أهل الشيخ جراح بالقدس المحتلة لحركة تطهير عرقي صريح، شجعت بسلوكها المتفرج بتغيير أولويات الجدول الوطني، دولة الكيان لأن تذهب بعيدا في عملية "تهويد القدس" أرضا ومقدسا.

"القدس خط أحمر"، عبارة لم تغب عن أسنة المكونات الحزبية – الفصائلية، وسلطتها في جناحي البقايا، بل وصل الأمر بالبعض أن يذهب قولا بأن لا يترك "العدو" ساكنا، مهددا بما هو أخطر من اللغة، وأن كل الاحتمالات مشروعة، فيما سيؤدي الى فتح "باب جهنم" على دولة الكيان.

وسلطة تسمع رئيسها وأطرافها المكونة يصرخون كأرامل المولد، داعين العالم للتحرك، دون أن يغير أي منهم قدميه ويذهب ليكون جزءا من مواجهة فجأة اكتسبت طابعا "ناريا"، بل ولم تصدر أوامر لعناصر فصيلهم بالذهاب الى الشوارع كي لا تبدو القدس "جزيرة فعل" مواجهة منعزلة، لم يدع الرئيس محمود عباس الى عقد لقاء دائم لتقرير ما يجب تقريره، واكتفى بدعوة غيره للفعل، فيما ه ينتظر.

فصائل وسلطة حماس، فتحت كل أبواب الرد اللغوي، وقصفت تل أبيب وما بعد بعيد بأحدث "أسلحة اللسان النووي المتحرك"، دون ان تشارك عناصرها بقوة وكثافة في الحدث المباشر، ليصبح الحاضر المقدسي من مئات تواجه قوة عدو، الى عشرات آلاف يمكنها أن تكسر شوكة غزوة الأقصى والشيخ جراح.

وبدلا من تنسيق المشهد "الانفصالي مؤقتا"، وتطالب حماس رئاسة السلطة وقيادة فتح والفصائل الى عمل "أني مشترك" استغلت النكبة الأنية لتبرز كـ "بديل مواز" للرسمية الفلسطينية، عبر حركة اتصالات مع دولة ومؤسسات، عليها تكسب نقاطا في رحل صناعة القادم المنتظر لوراثة ما بعد عباس، بعد رصاصة "حمد بن جاسم" لانقلاب "ديمقراطي" برعاية أمريكية – إسرائيلية لاحقة تحديثا لـ "الانقلاب الأول".

يبدو أن المكونات والسلطتين في الضفة والقطاع، راهنا على أن "الحدث المقدسي" سيمر سريعا"، وعندها ستبدأ صناعة رحلة جديدة من الادعاءات التضليلية لاستغلال ذلك خدمة لأجندة حزبية تساعد فيما سيكون من ردم مرحلة وبداية مرحلة.

لو أن الأمر مرتبط بالقضية الوطنية، لأعلنت حماس قبل فتح ومعها كل المكونات الفصائلية، وقف كل "عزف سياسي منفرد"، واتجهت للرئيس عباس أن يعلن حالة "الطوارئ الوطنية العظمى"، واعتبار "الحدث المقدسي" نقطة فصل بين زمن وزمن، ولا ينتهي بتوقف السماح بدخول الأقصى للمصلين، بل بانتهاء حركة التهويد والتطهير العرقي، وأن يتم اعلان "قيادة المقاومة الشعبية"، المتفق عليها منذ سبتمبر 2020.

كان على القوى في الضفة والقطاع، أن تلتقي عبر آليات التقنيات الحديثة لتؤكد أنها لن تستمر في رحلة "خراب الهيكل الوطني"، وتبدأ فعل صناعة جديد عبر خطوات عملية بالخروج الى مناطق الضفة والقطاع في مشهد كفاحي يعيد الروح التي أصابها تكلس طال انتظاره، واعتبار ذلك أول رصاصة الفعل الشعبي لفك الارتباط مع دولة الكيان.

كان الأجدد بالرئيس عباس أن يعلن رسمياً وقف الاتصال الأمني بكل أشكاله مع الكيان، مع تعليق الاعتراف المتبادل، واعتبار إسرائيل دولة عدو دخلت في حالة حرب علنية ضد دولة عضو في الأمم المتحدة.

كان الأجدد بالرئيس عباس، أن يطالب الجامعة العربية، بعد أن يعلق اعترافه بدولة الكيان، باتخاذ خطوات عملية نحو العلاقات الرسمية العربية مع إسرائيل، واعتبار ذلك رسالة عملية لردع الحرب العدوانية ضد المقدسات الوطنية والدينية في فلسطين.

كان الأجدد بالرئيس عباس، ان يعلن انتهاء زمن الخصومة الداخلية، ووقف كل إجراء مخالف للقانون ورفع كل عقوبة ضد موظف ومؤسسة وقطاع غزة، كي تدرك دولة الكيان قبل غيرها أنه لن يسمح باستمرار تآكل "الحالة الفلسطينية" في لحظة خطر وطني كبير.

كان الأجدد بالرئيس محمود عباس، أن يتذكر قيمة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وأن يرفع فيتو عودتها للعمل واستكمال فراغها التنظيمي كي لا يستمر فراغها السياسي.

كان الأجدد بالرئيس محمود عباس، أن يقيل على الهواء مسؤولي تلفزيون فلسطين، الذين سمحوا بمهزلة لا مهزلة مثلها، بتجاهلهم بث فعل المواجهة الوطنية في القدس لبث برنامج عن الأكل و"المنسف" وتاريخه، وكأن الوطن وقضيته حضورها في فراغ هزلهم المعيب!

كان الأجدد كثيراً وكثيراً من فعل وليس "بعبة فعل"، وصلت الى حد "القرف الوطني" من سلوك مواقف تدفع لضرورة أن يعيد الشعب الفلسطيني اعترافه

بتلك "المكونات الفصائلية – الحزبية"، باعتبارها مساهما في كسر عموده أدواته
الفكري للتحرر والبناء...!

فهل تبدأ رحلة بحث عن "جديد" وطني، عله يحمي بقايا ما يمكن حمايته قبل
فوات الأوان، وتدخل فلسطين زمنا ظلاميا أكثر سوادا!

ملاحظة: كشفت عملية إعدام شبان فلسطينيين بيد قوة من جيش العدو المحتل، أن
ثقافة التجارة السياسية أصبحت واقعا، فبدلا من اتهام القاتل ارتكابه جريمة حرب
بإعدام صريح، سارع تجار الزمن الظلامي اعتبارها "عملية بطولية" ... العجز
بات علقيا وليس غيره!

تنويه خاص: بعض "الديبلوماسيين" العرب يسيئون الى تاريخ بلادهم، بالغزل
الدوني بدولة الكيان بكلام يخجل نصف سكانها سماعه وليس قوله... حبة حبة
مش هيك الانحدار!

هل يكون سلام فياض "حل عباس الإنقاذي" بعد الانسحاب المرتبك!؟

كتب حسن عصفور/ بشكل غير منظم، وغير مقنع وطنيا ولا شعبيا، أعلن
الرئيس محمود عباس وقف العمل بالمرسوم الانتخابي لتجديد سلطة عهد متآكل،
سياسيا، أصبحت العقبة الكبيرة أمام الخلاص من اتفاقات فقدت كل قيمتها
السياسية منذ عام 2000، وانتهت كليا عام 2004.

الانسحاب المرتبك من العملية الانتخابية سجل أحد أشكال "الهزيمة العباسية"
امام "منافسيه" من القوائم الأخرى، والتأكد أن فصيله فتح (م7) لم يعد التنظيم
الأول، ولن يكون وفقا لتطورات اللحظات الأخيرة، لكن القرار لم يكن لذلك
فحسب، بل بناء على الأمر الأمريكي – الإسرائيلي بعدم إجراء انتخابات ليس
في القدس فقط بل في "بقايا الوطن" شمالا وجنوبا، لاعتبارات عدم بلورة حل
سياسي ممكن في الوقت الراهن.

مواجهة آثار الانسحاب العشوائي، والتبرير الهزيل، فرض حراك المشهد السياسي من جديد، بعد أن ذهب للتبلور نحو تشكيل "جبهة معارضة قوية" تنتهي بولاد قطب مركزي يوازي قطبي الأزمة فتح (م7) وحماس، ويفتح أفقا غير تقليدي، يضم بين ثناياه كتل وفصائل، ما سيفرض على السلطة الحاكمة في رام الله، تفكيراً غير تقليدي عليها تتقذ ما يمكن إنقاذه قبل "ضياع" لم يعد مستبعداً أو مستحيلاً، وفق مسار التسلط الفردي للرئيس عباس.

هناك عناصر قوة كثيرة بيد الرئيس عباس، لو أراد فعلاً الذهاب نحو مواجهة سياسية شعبية لحماية النظام الفلسطيني، من انهيار لبدأ ولادة جديدة قد تكون المرحلة الانتقالية فيها "سوادية ما"، الى حين، لكن الحراك لم يعد بعيداً أبداً.

أمام الرئيس عباس خيارات عدة:

الخيار الأول: خطوات انتقال نحو مرحلة نوعية تعيد الاعتبار للوطنية الفلسطينية. تشمل:

أن يعيد أمر الانتخابات الى حيوية المشهد، لو قرر الذهاب الى انتخابات أعضاء المجلس الوطني من الداخل، لكسر الهيمنة الإسرائيلية على التحكم بألية الفعل أولاً، ولكسر الطوق المفروض موضوعياً وذاتياً للخروج من "حطام أوصلو"، الى جانب تأكيد أن الموقف من الانتخابات ليس رفضاً بل تدويراً لزاوية أخرى، ومنها يفرض قاعدة مركزية تنقل فلسطين من الارتباك الانهزامي الى الفعل الكفاحي.

مجدداً يجب وقف العمل بـ "الاعتراف المتبادل" بين المنظمة ودولة الكيان، وربطها العملي الى حين اعتراف الكيان بدولة فلسطين.

العمل على تشكيل لجنة وطنية خارج السيطرة الحزبية، لمتابعة عمل "الجناية الدولية" وتقرير "منظمة هيومن رايتس ووتس"، خطوة تبحث عن خلق إطار سياسي – قانوني يخدم الحركة الرسمية الفلسطينية، يكون بعيداً عن سيطرتها، وبرئاسة شخصية سياسية ذات خبرة ومهنية، ولعل ناصر القدوة الأكثر مناسبة لهذه اللجنة.

أن يقوم فوراً بتشكيل إطار وطني فلسطيني لرسم الرؤية والقرار ويكون مرجعيته، دون المساس بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها التمثيلية، لترتيب ما بعد انتخابات "الوطني من الداخل"، ورسم استراتيجية حقيقية لـ "فك الارتباط" بدولة الاحتلال.

يقوم الإطار الوطني بتحديد رؤية لآليات إدارة "الحكم الانتقالي"، من السلطة الى الدولة ضمن توافق سياسي عام، بما فيه "برلمان مؤقت" وحكومة مؤقتة.

نقاش حقيقي لمستقبل الأجنحة العسكرية في قطاع غزة، وكيف لها أن تكون جزءاً من القوة الفلسطينية المسلحة (جيش وطني فلسطيني)، وهناك وثيقة متفق عليها مبدئياً منذ عام 2003 كان أحد أطرافها الشهيد بعد العزيز الرنتسي.

رسم استراتيجية شاملة للمواجهة الكفاحية، بما فيها المقاومة الشعبية، دون ربطها بشكل أو مظهر خاص

التعامل الإيجابي مع تشكيل "قيادة مقاومة شعبية"، والكف عن الاستخدام الإعلامي الذي بات يلحق الضرر السياسي بالفكرة ذاتها.

إعادة النظر في محتوى الاعلام الرسمي بما يخدم الرؤية الجديدة.

اعلان حماس رسمياً تخليها عن السلطة في قطاع غزة بكل أشكاله الأمنية والحكومية، وأن جناحها العسكري سيكون جزءاً من "الجيش الوطني" في حال الاتفاق.

الخيار الثاني المحدود كعلاج مؤقت يقوم على، تشكيل "حكومة إنقاذ" تتولى هي معالجة آثار الانسحاب الانتخابي المرتبك والمخجل، حكومة يكون لها قبول عربي ودولي، تحاصر أي عقوبات ممكنة في ظل الهروب الديمقراطي.

ويبدو أن اسم "سلام فياض" عاد للبروز مجدداً، خاصة بعد اللقاء "غير المعلن" بين الرئيس عباس وفياض في مقر المقاطعة قبل أيام، دون أي كشف إعلامي عنه، او ما دار، لكن المؤشرات تقود الى أن الرئيس عباس لا يرغب راهنا الذهاب لـ "فك ارتباط" حقيقي مع دولة الكيان وفقاً لما تم الاتفاق عليه، بل الى علاج مؤقت من خلال "حكومة فياضية"، تعمل على ترتيب الجدول العام دون كسر قواعد "الصندوق السياسي القائم" راهنا.

الحراك لا زال في بدايته، لكن الجمود بدأ يرتعش بخطوة وداع الرئيس عباس لحكومة اشتية الأخير.

ملاحظة: جريمة اغتيال الفتى سعيد عودة لا يجب أن تمر مروراً عابراً، يجب أن تكون هي الخبر والرسالة الواجب حضورها وطنياً.

تنويه خاص: منتصر شلبي شاب فلسطيني يحمل جنسية أمريكية، لديه 7 من الأولاد والبنات، رجل أعمال، يملك كل مقومات اختيار الحياة بلا عقد ما، لكنه قرر أن يؤكد الرسالة التاريخية أن شعب فلسطين لن ينكسر...منتصر أعلن ولادة مقاوم من طراز جديد...لنحمي النموذج دون الاتجار الحزبوي الأعمى!